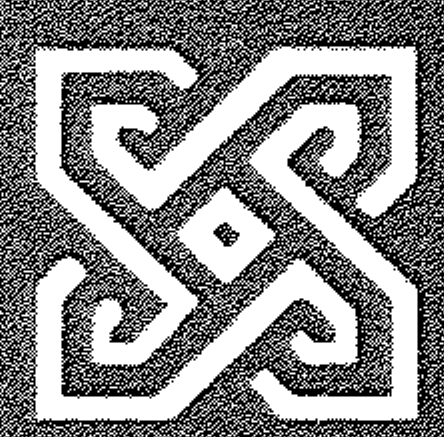


مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



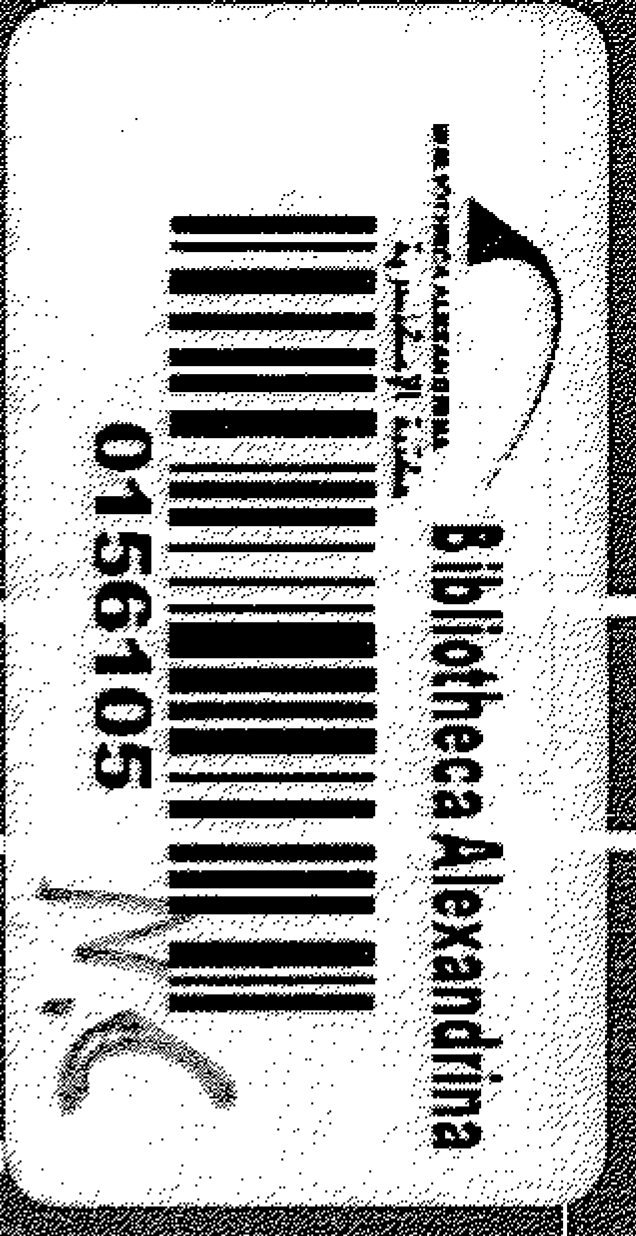
مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي
في
البحرين

د. منيرة أحمد فخرو

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم



إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

مشروع المجتمع المدني

والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

البحرين

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

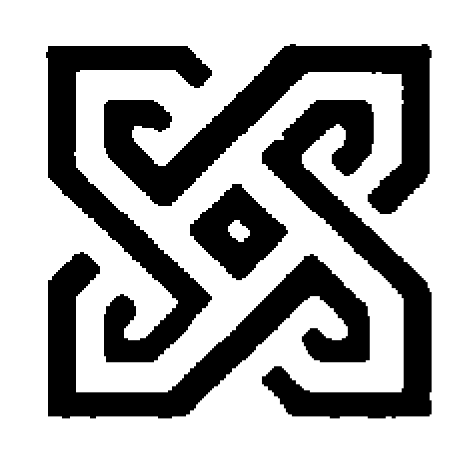
١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص . ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٨٠٧٨/٩٥
I.S.B.N.
977-279-018-1

دار الأمين
للنشر والتوزيع

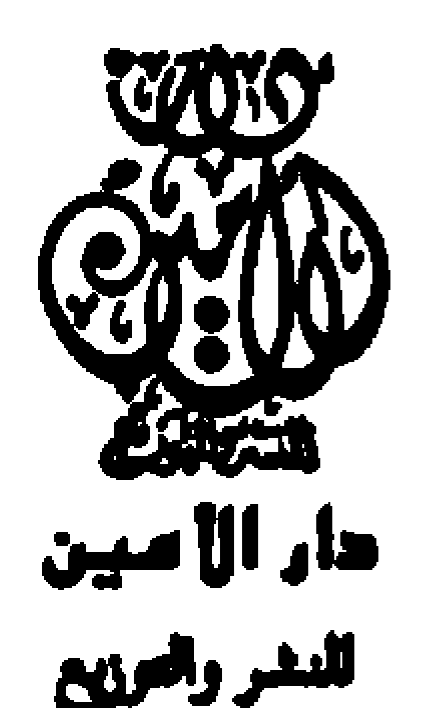
القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفي
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص . ب : ١٣١٥
العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ ش سوهاج
من ش الزقازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص . ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١

الإشراف الفني: **أشرف بيدس**



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في



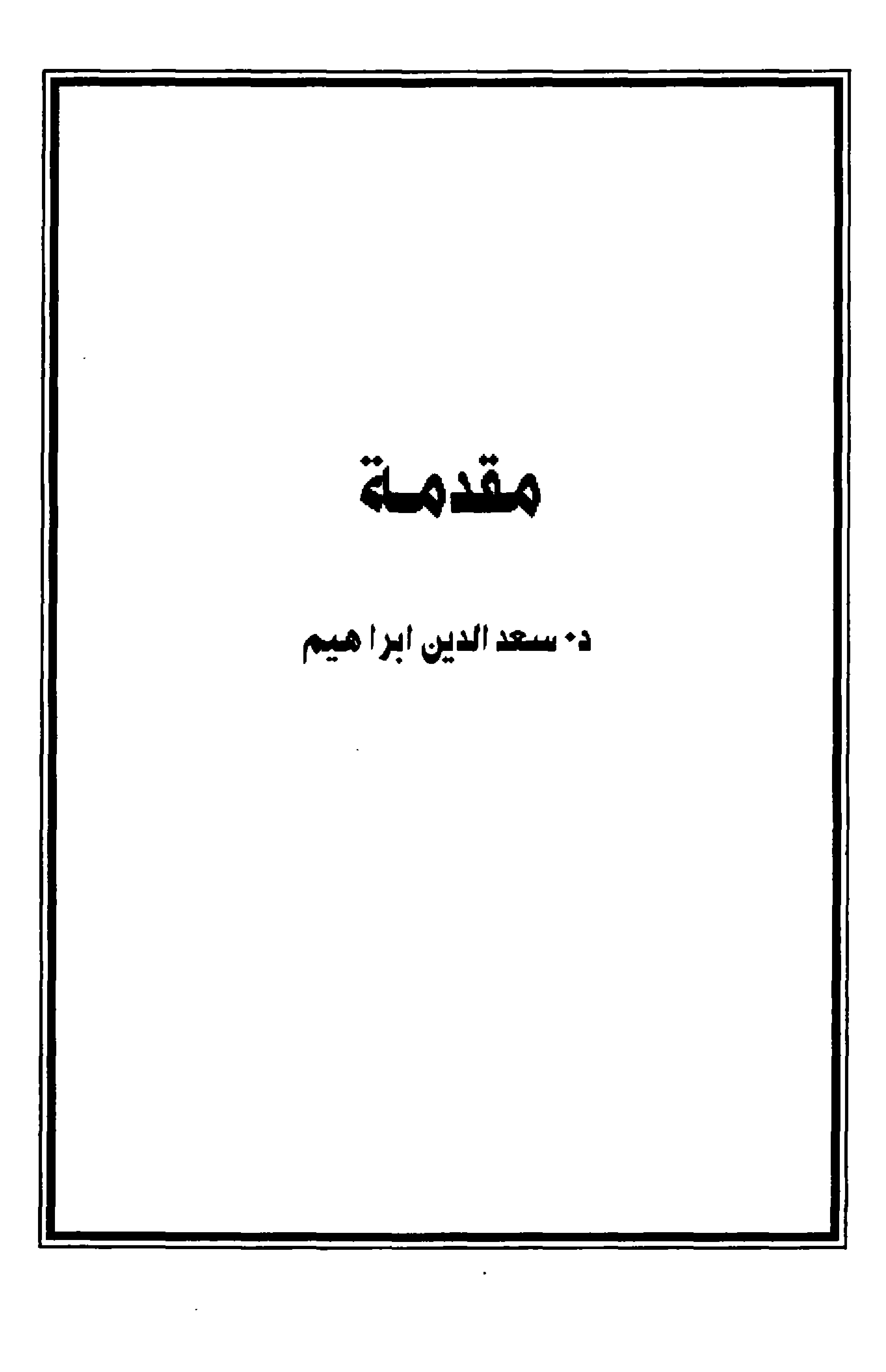
البحرين

د. منيرة أحمد فخرو

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

المحتويات



مقدمة

د. سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

د . سعد الدين إبراهيم

١ - معنى المجتمع المدني

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف» .

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة). وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول،** هو الفعل الإرادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي** . فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات . كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد . وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد . ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً» . وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً .

فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام . المجتمع المدني هو مجتمع **«عضويات»** . فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني . والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو **«المستضعفين»** (Powerless) في أي مجتمع معاصر .

■ **الركن الثالث** : للمجتمع المدني هو **ركن أخلاقي سلوكي**، وينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي .

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية . فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية . بل إن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني . فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف . ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس

للتنشئة السياسية علي الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب أعضاءها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت علي هوى العضو أو لم تكن.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر **«جماعات مصالح»**، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، علي ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى. وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة»[(١)] علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق أسيا إلى شرق أوربا.

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة". لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الأولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين.

اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربع التالية

للحرب العالمية الأولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عددا من بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود اليها. وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بأقطارنا العربية فإن الموجة الأولي لم تشملها علي الإطلاق. ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٦٠) قلة منها تعد علي أصابع اليد الواحدة. وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الواحد والعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية أقطار فقط - هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن والكويت واليمن وموريتانيا - بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل أغلبية الأقطار العربية ترزح تحت أنظمة حكم غير ديموقراطية. وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسٍ، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٣ - المجتمع المدني: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي " روبرت بوتنام "، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنوان **«جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة**

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern ITALY

Princeton: Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف النقطة المذكورة سابقاً، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد

الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية أكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا. وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه **«رأس المال الاجتماعي»**(Social Capital). ولا يعدو هذا الإصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير **«بالمجتمع المدني»**. بل إن " روبرت بوتنام " في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات **«التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة»**. ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الأستاذ "روبرت بوتنام " من دراساته الميدانية الكثيفة، التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات ***«جمعيات الإدخار الدوارة»***(Rotating Credit Associations)، ***هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني***، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية.

وقد وجد "بوتنام " أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي المبدأ العام نفسه الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى

دون أن تجمعهم علاقات قرابة. وهكذا كلما حللنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة.

٤ - نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية. وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيداً طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعاً للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية.

وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة. وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته. بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادراً ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماءه الي التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً. وبقيام التنافس أو حتي الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية. وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر

وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث إنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية. إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور «المعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس. **أما في الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً**، كما سنرى .

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعياري «للمجتمع المدني» هو الأساس المعياري نفسه «للديمقراطية». وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . إن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى **«هيجل»** و**«ماركس»** و**«دي توكفيل»** و**«جرامشي»**. وكل ما فعله

مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فان الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية[٢]. إلاّ أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل[٣]. أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية تتبدى، في أجلى صورها، في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية/ الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادراً ما كانت محسوسة - وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها! [٤]وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها. إذا كانت الطوائف، والمذاهب الدينية،

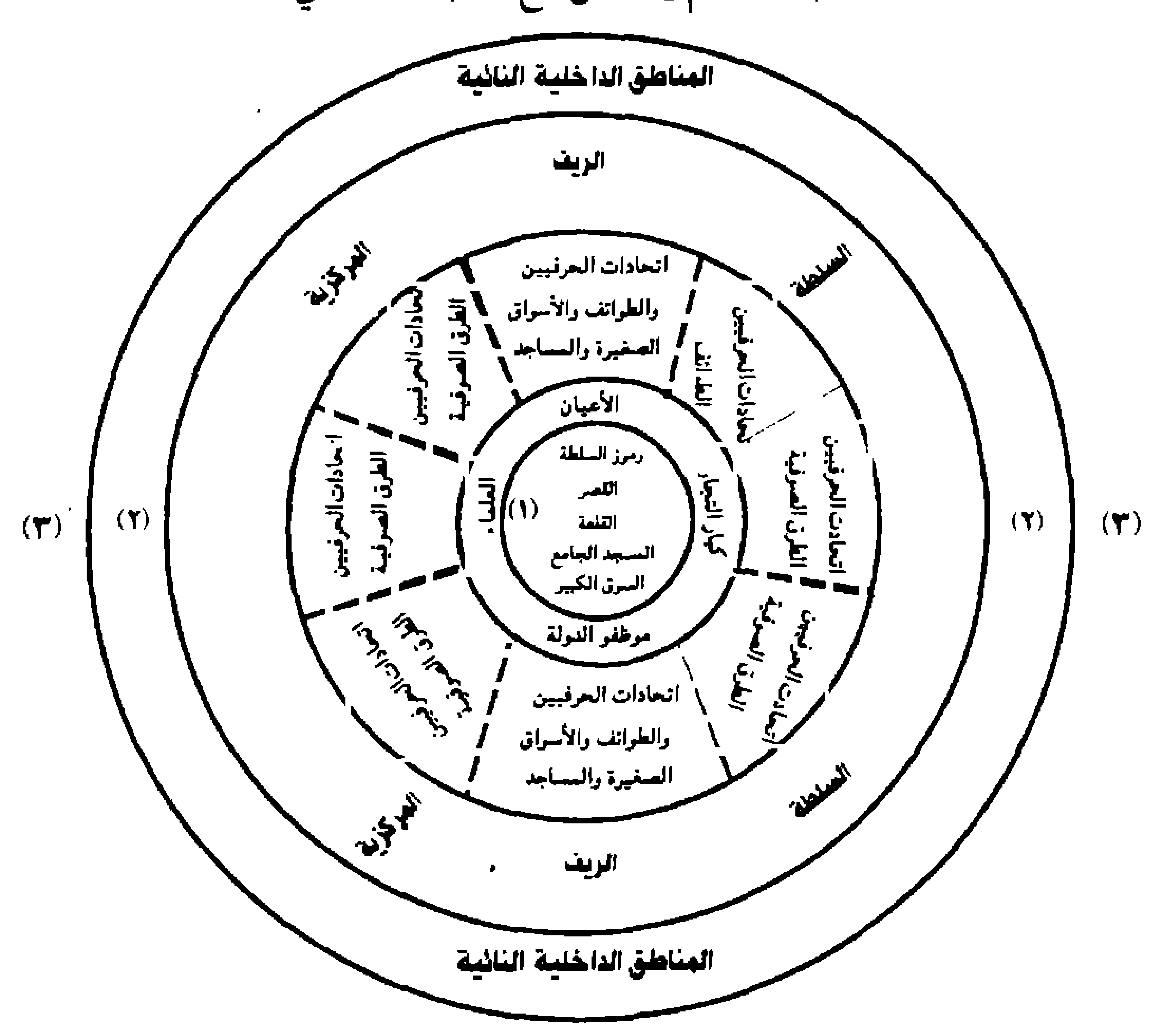
والأقليات العرقية ، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، إلاّ أنه كان يدار داخلياً .وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان ، غالباً ، ما يتم حله وديا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية.[٥]

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية[٦] وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعيشون فيه ويعملون. (إنظر الشكل ١) .وكان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و«نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح «النكبة» التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة.[٧] وكان ينجم عن كل من «الفتن» و«النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادي)



وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي. وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة.

٦ - الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[٨]. وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها. وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة . وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة متسقة ، كما هو الحال في الغرب .

٦-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. إلاّ أن هذا النمو كان فجائياً ، غير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلاّ أن العقدين التاليين

(السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة. فقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما يعرف بسياسة «الانفتاح» الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة. فكان هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام ، والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إلى جانب ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد. لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية .[(٩)] من ناحية التدرج الطبقي، نما في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة «الأغنياء الجدد» و«طبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبئاً يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعاني حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .[(١٠)]

٦-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات.

ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الإيراني، والعراقي الكويتي). ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري. وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى ، في العالم الثالث ، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم إنفاق - أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١). وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١). وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، في التسعينيات إلى آفاق فلكية ما لم يتم التوصل إلى حلها.[(١١)]

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٤٨ -١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
أ - صراع بين دول				
عربي - إسرائيلي	٤٨ - ١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقي - ايراني	٨٠ - ١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠ - ١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اجمالي فرعي		٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
ب - صراعات داخلية				
السودان	٥٦ - ١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠ - ١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨ - ١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢ - ١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥ - ١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦ - ١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩ - ١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
اجمالي كلي: (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر Files of the Arab Data Unit (ADU) , Ibn-Khaldoun Center for Developmental

* ملفات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات

الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، مما جعلها تؤثرالجماعات العرقية ، والدينية، والقَبَلية بولائها التقليدي ، دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها.[١٢]
إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا في إدارة الصراع الداخلي والخارجي - في نظر قاطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان ، والعراق ، والأردن ، واليمن الجنوبية - كان سببا ونتيجة في آن واحد ،لتعويض شرعية العدد منها منذ مولدها [١٣]. إلاّ أن هذا الفشل يرجع ، في معظمه ، إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كانت مسألة شرعية «الدولة» تبدو أمراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني. [١٣]

٧ - المجتمع المدني الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قدظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي - تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري ، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها. ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١ - توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق

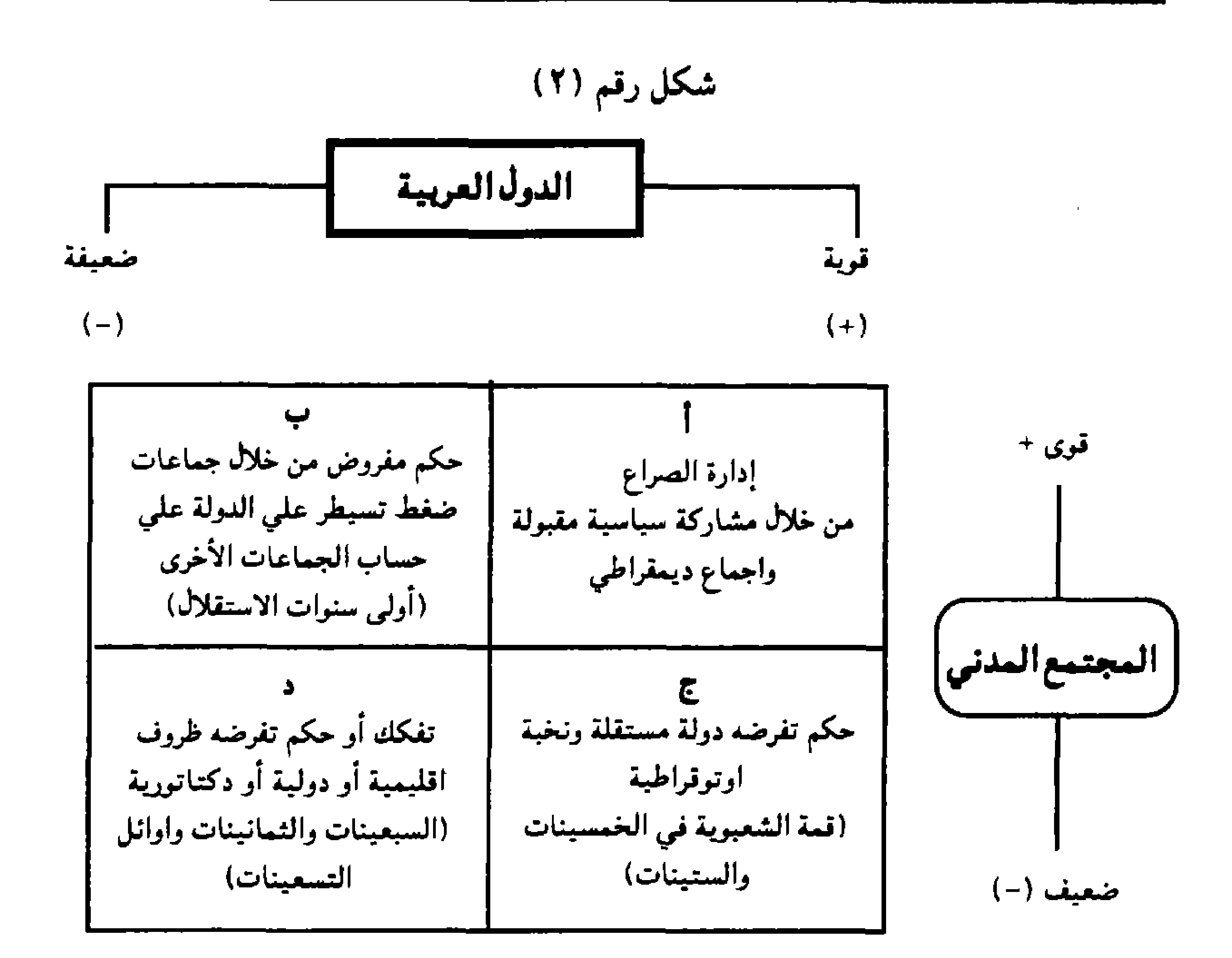
والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة «الراديكالية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم «بالتنمية» ، وضمان «العدالة الاجتماعية» ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في بادئ الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب [١٥]. ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل إمتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة.[١٦] بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي. ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم.

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١، إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية. وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

٧-٢- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية قد بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. واتسم هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه ، أو الحد منه ، لو كان المجتمع المدني فيها أكثر تماسكاً . إلاّ أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) . وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل (٢)، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(جـ) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوي». وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهو أسوأ احتمال ممكن.

شكل رقم (٢)



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة .[١٧] كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في أواخر الثمانينيات.[١٨] وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو

الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في - أساسها - خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٧-٣-٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي ، والتوقعات ، والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان ، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٤ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أو عجزها عن السيطرة على المجتمع .لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في ١/١١/١٩٨٣).

٧-٤- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٤-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ، ومصر الفتاة ، في مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ .[١٩]

إلاّ أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها. وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشيطة أو ذات فعالية . [٢٠]

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) ، وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) ،وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبوية السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على ٧٥ ٪ من المقاعد المتنافس عليها [٢١]. وفي الأردن، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-٤-٢ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن . ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥). وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، **أولهما** ، أن هذه النقابات المهنية تعد أقوى تنظيما - على الصعيد العربي القومي. فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. **ثانيهما** ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذلك فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة. [٢٢] هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهي تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسي لهم - في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . [٢٣]

٧-٤-٤ - التكوينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها. وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة.

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم «التقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين. لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية.

على أية حال، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة. وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذه المقدمة. وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين. وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفي تونس (١٩٧٦ و١٩٨٧)، وفي المغرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفي الأردن (١٩٨٨)، وفي الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً.

٧-٤-٥ - المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني - ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي - لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية. ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك - كما تبين في الآونة الأخيرة - أن الأقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود

التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات. وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففي كل من لبنان ، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما - حوالي ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها.

كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص

العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلي الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع . فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع شملها .

٨ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسي . وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكويت، مما أدى إلى اشعال ما عرف «بأزمة الخليج». وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بين محصلاتها. وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية -، والحقيقة أن الأزمة قد عجلت بالفعل عملية المشاركة في الحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية - . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة

نضجه في كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد[٢٤].

٩ - مشروع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها إرهاصات موجة ثانية من التحول الديموقراطي. واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية**، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، علي أمل ترشيدها وتعميقها. وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات. وعجلت به أزمة الخليج. فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها. ولكنها كانت أيضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الإستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم إلى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي. وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطوي علي المقومات التالية:

٩-١- اطار نظري

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات .. هي :

٩-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل

القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

٩-١-٢- تنظيمات المجتمع المدني، وهي الأشكال المؤسسية المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- مؤسسة الدولة، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدني.

٩-١-٤-المؤثرات الخارجية، الإقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني، ومؤسسة الدولة.

٩-١-٥-نمط الحكم ودرجة التحول الديموقراطي، بناء على أن نظام الحكم، ودرجة المشاركة الديموقراطية نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة سابقاً، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة إلى ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليهما عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي. المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة.

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٢-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» - دون التقيد الصارم به - يتم إعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون

التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة البحوث والدراسات القطرية لكل إقليم : **المشرق العربي** (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، **والجزيرة - الخليج** (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت)، **ووادي النيل** (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، **والمغرب العربي** (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل إقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الإقليم ككل.

٩-٢-٣- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه.

٩-٣- قاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعلاه. ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والإقليمية والقومية. ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول

الديموقراطي في الوطن العربي». وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢. وقد كان القصد في البداية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور). ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية. وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور، في مطلع ١٩٩٥. بل إنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحداهما عربية ، والأخرى إنجليزية.

٩-٥- كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز بإعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر أهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب " صامويل هانتنجتون " «الموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٩-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع أكاديمي نظري . لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية. وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الأحرار الذين أرادوا أن ينشئوا منظمة لحقوق الإنسان. ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الإثنتى عشرة التالية. ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة. لذلك

فإن جزءاً من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨- شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي. ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشيء عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معاً شبكة لمؤسسات المجتمع المدني مصرياً وعربياً. فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً. هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل كثافة وانتظاماً.

٩-٩- خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم - وقبل أن يكتمل المشروع - قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والأكاديميون والإعلاميون، والاجتماعيون. وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك علي الإطلاق.

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور **سليم نصر**، مدير برامج العلاقات الدولية في **مؤسسة فورد بالقاهرة**. فقد كان أول من

بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية. وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي **لمشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي.**

كذلك قدمت **الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية**، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريماً لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ " كارل جيرشام "، رئيس الوقفية، والأستاذة " شاها علي رضا "، مديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز.

وأخيراً قامت كل من مؤسستي فردريش ايبرت، وكونراد أديناور الألمانيتيين، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية.

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه ، فربما تعجز الكلمات عن التعبيرعن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب. ويكفي أن أذكر اسماءهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب زكي، ود. سامي بدراوي، وحازم حنفي، محمد الفقي ، وأيمن خليفة، ، وايفيت فايز، وأشرف بيدس ، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي، ومصطفى عبادة.

سعد الدين ابرا هيم

المقطم ١٩٩٥/٣/٢١

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: TheNorth-South Institute , 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Sociey in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

(٣) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State. pp.1-28

(٤) لمزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، .١٩٨

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ -٨٤، ٩٠ -٩١.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢.

(٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ Harik, pp. 19-24.

(٩) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و «البروليتاريا الرثة».

(١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ -٣٦٩.

(١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف: "Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

(١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) للاطلاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية، أنظر

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven,1980.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر- ٢ نوفمبر ١٩٨٩؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٢ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

(١٧) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ٩-١٢.

(١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني،

Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF ,UNDP ,andUNFPA ,Cairo,1992.

(٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٣) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم التطور التاريخي للعملية الديمقراطية في البحرين منذ بدايات القرن العشرين، وبالتحديد منذ بدايات الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية عام ١٩٢٦ وحتى إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩٢ . إن اختيار هذا التاريخ كمنطلق لبداية العملية الديمقراطية يرجع ، قبل كل شيء إلى كون البحرين قد شهدت أول انتخابات بلدية قبل هذا التاريخ بقليل كما شهدت تأسيس أول مجلس للقيام بشئون التعليم(١٩١٩)، ويعتبر هذا المجلس مؤشرا لقيام أول مؤسسات للمجتمع المدني الذي بدأ مسيرة تطوره منذ ذلك الوقت فقد تشكل المجلس بمبادرات أهلية أخذت على عاتقها القيام بالمهمة التعليمية في البحرين، والتي ساعدت بدورها على انتشار عملية التحديث.

وسيتم التعرض لخصائص المجتمع المدني ونشوء وتطور الأحزاب السياسية والجمعيات بشتى صورها، وكذلك سيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى. كما سيتم تحليل المتغيرات الخارجية ومدى تأثير النفوذ الخارجي بشقيه الغربي والإقليمي. وسنتعرض أيضا لعملية التحول الديمقراطي وحجم المشاركة السياسية وقدرة المجتمع المدني على مساءلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها المختلفة . من خلال استعراضنا لمؤسسات المجتمع المدني وصراعها مع السلطة التنفيذية يتضح لنا أن المجتمع المدني قد نضج قبل الدولة وأن معظم المبادرات الإصلاحية قد بدأت بدعم من الأهالي انفسهم.

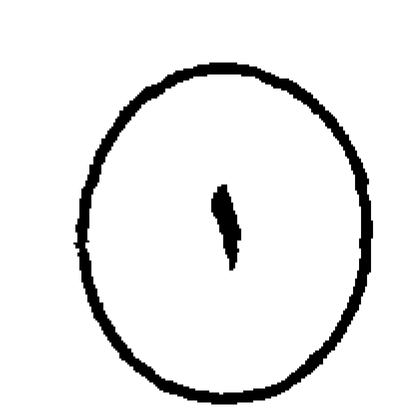
وسيتم التركيز أيضا على دراسة أداء المعارضة من خلال مؤسسات المجتمع المدني بأشكالها المختلفة من جمعيات علنية، وتنظيمات سرية، مع محاولة لاستشراف مستقبل تلك الجمعيات والتنظيمات ومدى إمكانية تحولها إلى قوى ضاغطة لكسب المزيد من الديمقراطية.

وهذه الدراسة تنزع إلى تبني المنهج الوصفي التحليلي حيث استعانت الباحثة فيها بالمصادر الرسمية من إحصاءات وتقارير أولية ، بالإضافة إلى الدراسات الأخرى التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع . كما اعتمدت الدراسة على مقابلات مستفيضة لأشخاص عاصروا الأحداث السياسية المختلفة.



الفصل الأول
التطور التاريخي
للعملية الديمقراطية في البحرين

الفصل الأول
التطور التاريخي
للعملية الديمقراطية في البحرين



من الصعوبة رصد وتحديد معالم التطور الديمقراطي في البحرين في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٢ وذلك بسبب عدم وجود أدنى مساحة من الديمقراطية قبل ذلك التاريخ وبالتحديد منذ عام ١٩٧٥. في تلك السنة تم حل المجلس الوطني (البرلمان) الذي لم يستمر إلا فترة عامين صاخبة بالأحداث.

ومنذ ذلك التاريخ والبحرين تعيش حالة طواريء ويطبق فيها ما يسمى بقانون أمن الدولة الذي يجيز للسلطات اعتقال أي مواطن دون محاكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد حسب ما تراه السلطة. ويأتي حل البرلمان عام ١٩٧٥ بعد أن رفض جميع أعضائه من إسلاميين وماركسيين وبعثيين ومستقلين الموافقة على هذا القانون . ومن الممكن رصد وتقسيم المراحل التي مرت بها الحركة الديمقراطية منذ بداياتها عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٩٢ إلى ست مراحل هي:

١) مرحلة الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية (١٩١٩ -١٩٢٦).
٢) تطور الوعي السياسي (١٩٣٨ - ١٩٥٢).
٣) الإنتفاضة الشعبية (١٩٥٣ - ١٩٥٦).
٤) إنتفاضة مارس ١٩٦٥
٥) تشكيل أول مجلس نيابي (١٩٧٣ -١٩٧٥).

٦) مجلس الشورى (١٩٩٢-؟).

١ - مرحلة الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية (١٩١٩ - ١٩٢٦).

من الممكن إرجاع بدايات المسيرة الديمقراطية إلى سنوات العشرينات من هذا القرن حينما بدأ الإنجليز مرحلة الإصلاح الإداري في البحرين عام ١٩٢٠ بإنشاء مجلس بلدي مؤلف من ثمانية أعضاء يختار الحاكم أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين ويختار المعتمد البريطاني الأربعة الآخرين ليمثلوا الجاليات الأجنبية وتعيين إبن الحاكم رئيسا للمجلس البلدي ، وكذلك إنشاء المجلس العرفي عام ١٩٢٣ بنفس الطريقة وقد أوكل إليه حق النظر في القضايا التجارية . قبل ذلك التاريخ لم يكن هناك أي شكل حكومي للإدارة وكان أمراء المدن والقرى المختلفة هم المسئولون عن حفظ القانون والأمن يساعدهم في ذلك عدد من الحراس الذين كانوا بدورهم يقومون بجباية الضرائب لهؤلاء الأمراء . وكانت هناك هيئتان غير رسميتين هما (مجلس العرف) لفض الخلافات بين التجار و(محكمة السالفة) لإصدار الأحكام فيما يتعلق بصناعة صيد اللؤلؤ ، وكان الحاكم هو الذي يختار ويعين هاتين الهيئتين[١]. وقد أرست الإصلاحات التي أجراها الإنجليز في العشرينات قواعد البيروقراطية في الخدمة الإجتماعية وكان نتيجة تلك الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية انهيار السلطة السياسية والإقتصادية للمجموعات القبلية كما ألغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية وأعيد أيضا تنظيم الخزانة العامة والحق العام وتم أنشاء البلدية الأولى في العاصمة (المنامة) عام ١٩١٩ ثم توالى إنشاء البلديات في أوقات مختلفة في عدد من المدن والقرى في البحرين . وكان يتم اختيار أعضاء مجالس البلديات بالتصويت والنصف الآخر بالتعيين كما تم إجراء مسح شامل للأراضي وتسجيلها بإسم مالكيها ، وصدرت سلسلة من القونين تنظم العقود بين المالك والمستأجر وفرض نظام جديد للضرائب بحيث أصبحت امتيازا محصورا بالحكومة وحدها . أما أهم الإصلاحات فقد كانت في صناعة اللؤلؤ حين فصلت بين عملية إنتاج اللؤلؤ وبين التجارة الناتجة عنه مما حد من احتكار التجار لهذا الإنتاج وكان القصد من تلك الإجراءات تحرير الغواص من الإرتهان للربان عن طريق إغراقه بالديون[٢] وكانت القبائل قبل إدخال الإصلاح الإداري والتنظيم البيروقراطي تعمل بحرية تامة

وتتمتع بحكم ذاتي مستقل عن كل سلطة ، تسيطر على الطرق التجارية وصيد اللؤلؤ ولهذا السبب حاربت الإصلاحات معتبرة إياها تهديدا مباشرا لطبيعة تركيبها الإجتماعي وكيفية عملها الإقتصادي . أما الفلاحون الشيعة وأهل المدن من الشيعة والسنة فقد أيدوا التنظيم البيروقراطي وعملوا على إنجاحه معتبرينه موافقا لمصالحهم وتنظيماتهم الإجتماعية فقد كان هؤلاء يعانون الأمرين من العرف القبلي وغياب الشرع القانوني الموحد والتنظيم الإداري الواضح المعالم[3] وقد فرضت تلك القوانين الجديدة التي صدرت في العشرينات على النظام تأسيس الدوائر والمحاكم المختصة ، فأصبح قضاة الشرع ورؤساء القبائل نتيجة لذلك موظفين إداريين في القطاع الحكومي يتقاضون رواتب محددة وألغيت الممارسات الإقطاعية والإدارة القبلية التي ارتبطت بتلك الممارسات وأخضعت الحكومة لنظام السلطة الواحدة[4] وخطا الإنجليز خطوة أبعد لتثبيت الإصلاحات وتعزيز نفوذهم ففرضوا على الحاكم تعيين مستشار انجليزي عام ١٩٢٦ هو السير تشارلز بلجريف الذي بقي في منصبه حتى عام ١٩٥٧ في أعقاب الإنتفاضة الشعبية التي حدثت في الخمسينات . وقد حاول بلجريف تعديل القوانين والدوائر الجديدة حسب الأوضاع ومقتضيات الحاجة .

٢ - مرحلة تطور الوعي السياسي (١٩٣٨ - ١٩٥٢)

بدأ الكساد يحل بتجارة اللؤلؤ في بدايات الثلاثينات بسبب منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني مما زاد من الضائقة المالية في البلاد. ولكن اكتشاف النفط في تلك الفترة بكميات تجارية وبالتحديد علم ١٩٣٢ ساعد على اجتياز البحرين لتلك الضائقة المالية. وتم بناء مصفاة لتكرير البترول على الشاطيء الشرقي المواجه لجزيرة سترة ، وكانت هذه المصفاة تكرر جزءا من نفط المملكة العربية السعودية الذي كان يجلب من حقول نفط الدمام بواسطة أنابيب خاصة لهذا الغرض . وقد أدت كل تلك التطورات إلى تحويل اليد العاملة التي كانت تعمل في إنتاج اللؤلؤ والزراعة وصيد السمك إلى الصناعة النفطية . وكان القطاع العمالي في البحرين يشمل مختلف المذاهب والفئات القبلية والحضرية والريفية و كانت هناك أعداد كبيرة من العمال والموظفين الذين التحقوا بالمدارس وأصبح لديهم وعيا اجتماعيا وتطلعات لزيادة أجورهم والحصول على بعض الإمتيازات

من شركة النفط (بابكو) ولهذا السبب اجتاحت البحرين مظاهرات وإضرابات عام ١٩٣٨ وهي تعتبر أول مظاهرات في منطقة الخليج وقد تم تطويق تلك المظاهرات والسيطرة عليها واعتقال قادة الحركة . ويتصف ذلك الإضطراب السياسي بخصائص تميزه عن الإضطرابات السابقة أهمها توحيد طائفتي السنة والشيعة لموقفهما لأول مرة وتقديمهما لشكوى مشتركة وكذلك ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين هما عناصر من طبقة التجار وعناصر من الطلاب وعمال شركة النفط (ابكو) وقد أدخلت قيادة تلك الحركة أفكارا جديدة إلى الحركة الوطنية . وكانت أهم المطالب التي صدرت عن الإجتماعات بين وجهاء السنة والشيعة في تلك السنة (١٩٣٨) بالإضافة إلى تسمية الشيخ سلمان -والد الأمير الحالي- وليا للعهد هي[٥]

(١) إنشاء هيئة تشريعية
(٢) تنفيذ الإصلاحات في إدارة الشرطة
(٣) تنسيق وتصنيف قوانين البحرين
(٤) عزل مفتش التعليم
(٥) عزل بعض القضاة واستبدالهم بآخرين .
(٦) أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين في شركة النفط
(٨٧) أن تكون الهيئة التشريعية المقترحة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من الشيعة وثلاثة أعضاء من السنة على أن يرأس الهيئة الشيخ سلمان بن حمد ولي العهد آنذاك .

غير أن هذه المطالب لم تقدم إلى الحكومة وتراجع كبار التجار عنها فتولى المهمة الطلاب والعمال الذين وزعوا المنشورات يطالبون بالإصلاح وقاموا بالتظاهرات ولكن السلطات ألقت القبض على زعمائهم وبعد ذلك استجابت إلى بعض مطالبهم ، وفي بدايات الأربعينات خلال الحرب العالمية الثانية ضعفت التحركات الشعبية لأسباب يرجعها خوري إلى التواجد الوطني العسكري الكثيف أو بسبب توظيف عدد كبير من الجيل المتعلم في المؤسسات البريطانية التي أنشئت هناك خلال الحرب أو عن طريق نمو وازدياد حركة الترانزيت التجارية[٦] . لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت هذه الحركات مرة أخرى بقيادة

مجموعة من البحرينيين الذين انضموا إلى حركات وأحزاب عروبية مركزها في بيروت والقاهرة وبدأت في نشر أفكارها ومبادئها من خلال الصحافة المحلية .

وخلال تلك الفترة ساهم البحرينيون في إنشاء العديد من النوادي والجمعيات في مختلف المدن والقرى التي تأسست ظاهريا لتكون نواد وجمعيات رياضية إلا أنها تحولت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية . وبعد الحرب العالمية الثانية ازدهرت هذه النوادي والجمعيات التي ساهمت في نمو وتطور الأفكار السياسية(٧). كما كان للمشكلات السياسية في مختلف أقطار الوطن العربي - وخاصة قضية فلسطين- أثرها في نمو الوعي السياسي وتطور الأحداث السياسية في البحرين ، إذ تظاهرت مجموعات كبيرة من المواطنين تأييدا للفلسطينيين بينما قام الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل قوة رمزية لتشارك في حرب فلسطين . خلال تلك الفترة أصبحت البحرين مركزا للمصالح البريطانية في الخليج خاصة عندما تم نقل مقر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر على الساحل الإيراني للخليج إلى البحرين . كما ازدهر الإقتصاد في تلك الفترة حيث بلغ مجموع إنفاق صناعة النفط محليا ما يزيد على ٤١ مليون روبية هندية . وقد كان لقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، وانتشار الدعوة للقومية العربية أثر كبير على سكان البحرين ونتيجة لكل تلك العوامل الخارجية، وبسبب ظروف الوضع الداخلي في البحرين، تشكلت مقومات المجابهة السياسية للفترة ما بين أعوام ١٩٥٣ -١٩٥٦. (٨)

٣ - الانتفاضة الشعبية (١٩٥٣ - ١٩٥٦)

منذ إدخال البيروقراطية والنظم الإدارية في العشرينات أصبحت حركة التمرد والإضرابات تتكرر في مناسبات عديدة أهمها الإضراب الذي قام به طلاب مدرسة الهداية في مدينة المحرق عام ١٩٢٨ ثم المظاهرات التي قام بها غاصة اللؤلؤ عام ١٩٣٢ ، وكذلك بعض المظاهرات التي قام بها الشيعة في سنوات الثلاثينات ، إلا أنها كلها كانت تحركات عفوية خالية من التنظيم ووحدة الهدف. ويستثني خوري من ذلك مظاهرات عام ١٩٣٨ التي يعتبرها النواة الأولى للحركة الشعبية التي حدثت في منتصف الخمسينات (٩)ويؤكد الرميحي أيضا أن أحداث ١٩٣٨ قد أفلحت في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي

خاصة بين صفوف العناصر الشابة من العمال والطلاب[١٠].

وترجع بدايات تلك الإنتفاضة إلى وقوع بعض الإصطدامات الطائفية بين السنة والشيعة عام ١٩٥٣ وقد حاولت بعض القيادات في الأندية والصحافة التوفيق بين الطائفتين فدعت إلى عقد اجتماع عام يضم أعيان السنة والشيعة لوضع حد للخلاف ولكن لم تفلح تلك الإجتماعات مما حدا بتلك القيادة ، ويطلق عليها خوري تسمية "الشبكة" على تجاوز الأعيان والوجهاء وتأسيس لجنة من شباب السنة تقوم بالإتصال بالشيعة لإجراء مصالحة عامة . ولكن الفشل كان حليف تلك اللجنة، وذلك بسبب أن التحرك الشعبي في البحرين منذ اكتشاف النفط وتصنيعه وبروز القطاع العمالي يعتمد دائما على التحالف السلبي بين القوى الجديدة من موظفين وطلاب وصغار التجار وبين الشيعة ، فالقوى الجديدة تعارض الحكم سعيا لتحقيق أهدف قومية وإصلاحية بينما يعارض الشيعة الحكم لأسباب دينية ويستثنى من هذه القاعدة شباب الشيعة الذين انخرطوا في صفوف الأحزاب السياسية المتنوعة خاصة اليسارية[١١] لذلك سارعت الشبكة إلى تبديل تكتيكها فعقدت اجتماعات سرية لصياغة تنظيم جديد يتولى إيقاف الفتنة أولا، وبعد ذلك المطالبة بالحقوق الإصلاحية. وقد تم اختيار أكثر من مائة مرشح للإنضمام إلى الشبكة على أن تبقى أسماؤهم سرا كي لا يتعرضوا للضغوط الرسمية وكان الهدف من وراء التشكيل الجديد خلق روابط متينة ووسائل اتصال بين الشبكة وبين القطاعات الشعبية المختلفة. وبعد تفاقم الوضع دعت تلك الشبكة إلى اجتماع شعبي كان القصد منه الإعلان عن تشكيل تنظيم سياسي جديد للمعارضة. وفي هذا الإجتماع اختار الحضور ١٢٠ شخصا ليشكلوا الجمعية العامة التي أنيط بها اختيار "الهيئة التنفيذية العليا" المؤلفة من ثمانية أعضاء وتضم قياديين من الطائفتين . وفور تشكيل الهيئة تقدمت من الحاكم بالمطالب التالية [١٢]:

(١) تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد .

(٢) وضع قانون مدني وجنائي موحد للبحرين .

(٣) إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.

(٤) السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية .

غير أن الحاكم رفض استقبال الوفد الذي حمل تلك المطالب وأعلن عن نية الحكم بإدخال بعض الإصلاحات إلى الإدارة كتعيين مستشارين في المحكمة العدلية وإصدار قانون العمل وصياغة قانون العقوبات . وبينما كانت المعارضة تقوى وتوسع اتصالاتها كان النظام يتخذ إجراءات جديدة لقمع التمرد وإعادة الإمور إلى سابق عهدها. وفي عام ١٩٥٥ شكلت الحكومة مجلسين للصحة والتعليم بالتعيين ولكن المعارضة رفضت التعاون مع هذين المجلسين، ودعت الناس لمقاطعتها وأعلنت كرد فعل لذلك عن تشكيل اتحاد عمالي داعية الناس للإشتراك فيه وقد كان هدف المعارضة بقيادة الهيئة التنفيذية العليا هو الحصول على اعتراف رسمي كممثل شرعي للشعب مما يعني ضمنا الموافقة على المطالب بما فيها تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية ومهنية .

وقد أظهر الإنجليز ميلا إلى تأييد مطالب المعارضة الإصلاحية باستثناء تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية مما دفع بقيادة المعارضة إلى التخفيف من الإصرار على هذين المطلبين وكما يذكر خوري بأنه قد غاب عن بال قيادة المعارضة أن التمثيل الشعبي والسلطة القبلية صنوان لا يلتقيان(١٣) .

بعد ذلك بدأت تظهر في صفوف المعارضة انقسامات ولم تستطع أن تتخذ موقفا إيجابيا . وفي عام ١٩٥٦ عند مرور «سلوين لويد» وزير الخارجية البريطاني بالبحرين قذف متظاهرون موكبه بالحجارة وحطموا زجاج سيارته وبعد تلك الحادثة أخذت السلطات البريطانية تعيد النظر بموقفها تجاه المعارضة ولم تستطع الحكومة والمعارضة الإتفاق فيما بينهما وتأزمت الأمور فاعتقلت السلطة قيادة المعارضة في نوفمبر ١٩٥٦ وحكمت عليهم بالسجن مددا بلغت ما بين ١٠ إلى ١٤ سنة، كما تم نفي ثلاثة منهم إلى جزيرة سانت هيلانة. ويعلق خوري على فشل التنظيم السياسي بالرغم من تحريكه قطاعا كبيرا من المجتمع البحريني للمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية هو أن وحدة الأهدف والمطالب لا تترجم تلقائيا إلى وحدة في التنظيم والعمل الجماهيري المنظم . وان المعارضة نجحت في تعبئة الجماهير للعمل السياسي ولكنها فشلت في تحويل هذه التعبئة إلى تنظيم سياسي مستديم(١٤) .

٤ - إنتفاضة مارس ١٩٦٥:

شهد عام ١٩٦٥ إضرابا واسعا في شركة النفط (بابكو) وسرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية وطنية خاصة عندما انضم الطلاب إلى العمال المضربين . وكانت مطالب المضربين قد تضمنت ما يلي [١٥] :

١) وقف جميع إجراءات فصل العمال من وظائفهم .
٢) إعادة جميع العمال المفصولين منذ عام ١٩٦١ .
٣) الإعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي .
٤) رفع حالة الطوارىء التي لا تزال تسري على البلاد منذ عام ١٩٥٦ .
٥) الإعتراف بحرية الصحافة و الإجتماعات العامة وحرية الكلام والتعبير .
٦) إطلاق سراح السجناء السياسيين .
٧) السماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد .
٨) إنهاء القمع الذي تمارسه الشرطة على الناس .
٩) إقصاء الموظفين البريطانيين والأجانب عن شركة نفط البحرين (بابكو) .

إلا أن تلك الحركة التي جرى الإصطلاح على تسميتها بانتفاضة مارس ١٩٦٥ قد تم قمعها خلال ثلاثة أشهر وأجبر العمال على العودة إلى أعمالهم وتم اعتقال المضربين والقيادات السياسية كما تم نفي آخرين دون محاكمة . وبالرغم من فرض حالة الطوارىء على البلاد بدأت الحكومة تتجاوب مع بعض المطالب بحذر شديد فتم نشر قانون الصحافة ، وتم التصريح بإنشاء جريدة أسبوعية . ويذكر نخلة بأن عام ١٩٦٥ يبدو وكأنه بداية انفجار للإضرابات والمطالب العمالية حيث أضرب ٤٠٠ عامل كهرباء في بدايات ١٩٦٨ مطالبين بحقهم في التنظيم النقابي وتعديل الأجور كي تتناسب مع ارتفاع الأسعار وتحسين عوامل السلامة ومجانية المواصلات من وإلى العمل .

٥ - تشكيل أول مجلس نيابي (١٩٧٢ -١٩٧٥)

في خطابه السنوي الأول بمناسبة استقلال البحرين عام ١٩٧١ ركز الأمير على ضرورة إيجاد دستور ينظم ويرعى الشئون التشريعية في البلاد. تلك المحاولة دلت على تصميم النظام لمحاولة خلق قاعدة شرعية للسلطة إضافة إلى سلطته بحكم العرف والتقاليد. وقد سارت البحرين في تلك المحاولة على نفس

الخطوات التي اتخذتها الكويت عشية استقلالها عام ١٩٦٢ مع إجراء بعض التعديلات [١٦]. وفي مايو من عام١٩٧٢ وجه الحاكم دعوات لبعض القيادات المعروفة وممثلي الأندية والجمعيات للإستئناس برأيهم حول أفضل الطرق لكتابة دستور للبحرين على غرار الدستور الكويتي . وتم بالفعل إنشاء المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢ مكونا من ٢٢ عضوا منتخبا و٨ أعضاء معينين . وبعد مناقشات مستفيضة توصل هذا المجلس إلى إقرار دستور عام للبلاد يتضمن إنشاء مجلس وطني عام ، وبالفعل تمت انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣ وقد تألف المجلس الوطني من ٣٠ عضوا جميعهم من الذكور الذين لا تقل أعمارهم عن سن الحادية والعشرين واستثنيت المواطنات الإناث من الترشيح والإنتخاب . كما مثل الحكومة في هذا المجلس ١٤ وزيرا معينين بمن فيهم رئيس الوزراء وخول أعضاء الحكومة المعينين بحق التصويت على القرارات كأي عضو من أعضاء المجلس المنتخب. وقد بلغت نسبة التصويت بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من مجموع أصوات الناخبين . ويرجع نخلة تلك النسبة العالية من أصوات الناخبين إلى خمس عوامل هي[١٧]:

١) كانت تلك الإنتخابات تمثل التجربة الديمقراطية الإولى في البحرين ولذلك شعر الكثير من الناس بواجبهم تجاه إنجاح تلك التجربة .

٢) شعور الغالبية من الناخبين بوجوب إسماع صوت المعارضة داخل المجلس.

٣) كان المرشحون، بصرف النظر عن مؤهلاتهم، يتميزون بالوطنية بمعنى اعتقادهم أن تلك التجربة سوف تنتج عنها توجهات جديدة على الساحة السياسية.

٤) كان المرشحون جميعهم ضد قرار الكتلة التي دعت إلى مقاطعة الإنتخابات.

٥) كان الخوف من رد فعل الساطة تجاه الناس في حال مقاطعة الإنتخابات خاصة وأن السلطة كانت تلصق في جواز سفر كل ناخب إشارة على أنه قد مارس حقه في التصويت .

وقد أبرزت خلال الإنتخابات ثلاث تكتلات سياسية هي: كتلة الشعب والكتلة

الدينية وتجمع الوسط المستقل . وسنأتي بشيء من التفصيل عن كل منها مع شرح لجذورها الإجتماعية، واتجاهاتها السياسية، والإيديولوجية[١٨] .

أ - كتلة الشعب: ضمت هذه الكتلة النواب الذين ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد وتشمل هذه الكتلة الإشتراكيين، والشيوعيين، ومختلف حركات القوميين العرب خاصة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج وعمان وتتميز هذه الكتلة بنضالها من أجل حقوق العمال، والحرفيين، وإنشاء نقابات عمالية، وتحسين شروط العمل، والأجور، وكذلك إنشاء مؤسسات عامة لرعاية الحقوق السياسية والمدنية. وشارك عدد كبير منهم بالإضرابات العمالية والطلابية خاصة تلك التي قامت عام ١٩٦٥ وقد أوقف أو اعتقل بعضهم خلال تلك الإضرابات . ومعظم هؤلاء النواب لا ينتمون إلى أسر تقليدية بارزة ولكن بعضهم حصل على التعليم العالي وكان أربعة منهم من حركة القوميين العرب وإثنان من الشيوعيين واشتراكي واحد وآخر بعثي ومعظمهم يتمتعون بتأييد شعبي من مختلف الطوائف .

ب- الكتلة الدينية : وهي ظاهرة شيعية ريفية صرف تتكون من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية في القرى . وكان منْ بين الستة إثنان قضاة شرع وصحافي واحد ورجل دين واحد (ملا) وإثنان كانا يمارسان مهنة التدريس في المدارس الإبتدائية في الريف ومعظمهم قد تخرجوا من المعهد الديني الشيعي في النجف بالعراق . ويعود الفضل في فوزهم إلى تأييد الجهات الدينية العليا لاتجاههم. وقد تبنت الكتلة الدينية خلال الإنتخابات برنامج عمل موسع شمل دعم النقابات العمالية ومطالب العمال وتحريم بيع الخمور وفصل الذكور عن الإناث في التعليم العالي أسوة بفصله في المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية الرسمية . كما دعت إلى عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة ومؤسسات العمل التي تجمع بين الجنسين وإلى منع الطبيب الذكر من معالجة المرأة المريضة وغير ذلك مما لا يتماشى مع الأعراف الدينية .

ج -كتلة الوسط المستقل : ينتمي ١٧ عضوا في المجلس الوطني إلى كتلة "الوسط المستقل" بمعنى عدم الإلتزام بأي اتجاه عقائدي أو حزبي معروف .

وتعني لفظة "وسط" هنا التأرجح السياسي بين اليمين المتمثل بالكتلة الدينية واليسار المتمثل بكتلة الشعب . ويتمتع أكثر أعضاء هذه الكتلة بمنزلة اجتماعية عالية ترتكز على التأييد العائلي والقدرة الإقتصادية وأحيانا التحصيل العلمي والمهني والقدرة على التوسط وتوظيف الناس ومساعدتهم أو بمعنى آخر "نواب خدمات" وكان ثلاثة منهم موظفين كبار وستة من كبار التجار وثلاثة مقاولين واثنان وكلاء شركات أجنبية وصيدلي وملاك وسمسار عقارات . وبالنسبة لاتجاهاتهم فهم لم يلتزموا بأي باتجاه واضح ولكن لبعضهم ميول عقائدية . وبسبب تنوع وتشعب هذه الكتلة لم تستطع أن تقف موقفا موحدا تجاه القضايا التي ناقشها المجلس وفي معظم الأحيان كانت تقف موقف المؤيد للحكومة متبنية سياستها الداخلية والخارجية . وفي بعض الحالات اتخذ بعض الأعضاء موقف المعارض من الحكم خاصة بالنسبة لقانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤، الذي أدى إلى حل المجلس عام ١٩٧٥ .

وكانت السنة الأولى في حياة المجلس سنة تجريبية ، وقد تبين من خلال المناقشات والقرارات أن دور المجلس المنتخب اقتصر على استجواب الحكومة حول المشاريع التي تبنتها بدل المشاركة في سن وتشريع هذه القوانين وكذلك بحث المشاريع الإقتصادية التي أنشأتها الحكومة أو للإستماع إلى عرائض من المواطنين حول الخدمات العامة والأمور الحياتية[١٩]. ولكن في عام ١٩٧٤ أصدر الأمير قانونا جديدا يمنح الحكومة الحق في استجواب واعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد . ولم يعرض هذا القانون على المجلس قبل إصداره مما جعل معظم النواب يتخذون موقفا معاديا تجاهه واتسعت هذه القضية بحيث شملت اهتمام معظم الناس كما شاركت في بحثه الصحافة والنوادي والندوات الخاصة . وكان كلما طال الجدل حوله ضعف مركز الحكومة المؤيدة للقانون وقوي مركز المعارضين له . كما تحالفت الكتلة الدينية مع القوميين العرب في المجلس ضد هذا القانون مما أخاف الحكومة وحسب تعبير خوري أنه ما من شيء يهز الحكم في البحرين كتحالف الشيعة المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالفئات المستضعفة من السنة سكان المدن أي "كتلة الشعب" . وعندما تبين للحكومة أنها قد تفشل

في إقرار قانون أمن الدولة أصدر الأمير في أغسطس١٩٧٥ أمرا بحل المجلس الوطني استنادا إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك .

والسؤال الذي نطرحه بعد ذلك هو : لماذا تم حل المجلس بعد سنتين من تأسيسه ؟ وعلى ماذا تستند شرعية السلطة ؟ يجيب خوري على بعض التساؤلات بأن التمثيل الشعبي في البحرين لم يكن متكاملا منذ نشأته في العشرينات ، سواء فيما يتعلق بالمجالس البلدية، أو المجالس الصحية، والتعليمية، أو المجلس الوطني، أو أية هيئة رسمية أخرى. وكان العرف المتبع في هذه المجالس الرسمية يقضي بانتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة . واتبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفاوت في النسب ابتداء من المجالس البلدية التي أنشئت في سنة ١٩١٩ وانتهاء بالمجلس الوطني لعام ١٩٧٣ . كما تولى رئاسة هذه المجالس عضو من الأعضاء المعينين مما هيأ للسلطة القدرة على اتخاذ القرار النهائي . هذا الترتيب كان دائما يولد الإحتكاك بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين والذي يصل في النهاية إلى تدخل السلطة لفض الخلاف فتحل المجلس الذي أنشأته . هذا الإحتكاك يعود إلى تواجد تيارين متعارضين إيديولوجيا وسياسيا: تيار التنظيم القبلي الذي يرى أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتسابا تاريخيا ولا تخضع لإرادة التمثيل الشعبي وتيار التنظيم المدني المتمثل بالقطاع الريفي والمدني الذي يرى أن شرعية الحكم تبنى على الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل العام . وإقدام الدولة على حل المجلس ما هو إلا مخرج منطقي لتعارض النظم العصبية القائمة على الأعراف مع نظم الدولة القائمة على التمثيل(٢٠). وهناك عامل آخر أدى إلى حل المجلس لم يشر إليه جميع من كتب حول هذا الموضوع ، وهو أن ملكية جميع أراضي الدولة كانت تحت تصرف الأمير قبل استقلال البحرين وتشكيل المجلس الوطني. وفي عام ١٩٧٤ تقدمت "كتلة الشعب" بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بتلك الأراضي وجعلها ملكا خالصا للدولة أسوة بما حدث للكويت حين استقلالها عندما أقر المجلس الوطني (البرلمان) قانونا يقضي بملكية الدولة لجميع الأراضي العامة في الكويت وذلك عام ١٩٦٣. لذلك كان تخوف النظام كبيرا من إقرار مثل هذا المشروع الذي لو أقر فسيقلص إلى حد

كبير سلطات وقوة النظام.

٦- مجلس الشورى (١٩٩٢-؟)

منذ عام ١٩٧٥ تاريخ حل المجلس الوطني المنتخب وحتى عام ١٩٩٢ ظلت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة، في تلك السنة وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ أصدر أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آلخليفة أمرا بإنشاء مجلس الشورى بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء وأهم اختصاصات هذا المجلس ، كما وردت في المادة (٢) من الأمر الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء مجلس الشورى ، هي إبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وكذلك إبداء الرأي في وسائل تنمية القطاع الإقتصادي . كما يناقش المجلس الأمور التي أحيلت عليه من مجلس الوزراء مثل مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة . وهناك أمور يناقشها المجلس من تلقاء نفسه مثل وسائل تنمية القطاع الإقتصادي أو العمالة . وهذا المجلس معين من دون سلطات تشريعية أو رقابية .

ويتألف المجلس من ٣٠ عضوا معينين من قبل الأمير ومعظمهم يمثلون القطاع التجاري والقطاع الخاص وجميعهم لا ينتمون إلي أي تنظيم سياسي. ويتشكل المجلس من ١٥ عضوا من التجار أي نصف أعضاء المجلس، و٣ أعضاء مقاولين وإثنان من رجال الدين التقليديين، وإثنان من الملاك، وأكاديمي واحد، وعامل واحد يعمل في شركة النفط هو نائب رئيس لجنة العمال، و٥ مهنيين ومحاسبين ومهندسين، ورئيس تحرير صحيفة يومية، أما رئيس المجلس فقد كان وزيرا للمواصلات قبل تعيينه في منصبه الحالي . وينقسم المجلس مناصفة ما بين الطائفتين فيشكل السنة ١٥ عضوا ويشكل الشيعة ١٥ عضوا بما فيهم رئيس المجلس . وقد استثنيت فئتان من عضوية المجلس هما الأسرة الحاكمة والأصوليون من شيعة وسنة. و يخول الأمير السلطة بحل المجلس إذا اقتضت المصلحة العليا مادة (٢٠) وتكون جلسات اللجان غير علنية مادة (١٥) كما تنص المادة (٢٥)على أن جلسات المجلس غير علنية ولا يجوز أن يحضرها أحد غير الأعضاء إلا الوزراء والأمين العام ومن يأذن لهم

المجلس بذلك من موظفي الحكومة وخبرائها . ويشاع عن السبب في سرية الجلسات هو خشية السلطة من مزايدات الأعضاء خلال مناقشاتهم كمحاولة لكسب الرأي العام . ويتقاضى أعضاء المجلس رواتب مجزية (١٥٠٠ دينار بحريني شهريا) كما منحوا جوازات سفر دبلوماسية وبعض المخصصات في بداية التعيين وتصرف لهم ولأسرهم تذاكر سفر مجانية لقضاء عطلهم في الخارج ، كما يدعون في المناسبات الرسمية الهامة وغير ذلك من الإمتيازات.

أما المواضيع التي بحثها المجلس منذ انعقاده يناير (١٩٩٣) وحتى الوقت الحاضر فمن الممكن تلخيصها فيما يلي:

١) مناقشة تعديل أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر عام ١٩٧٦ بعد مرور ١٥ عاما على صدوره دون تعديل بصفته -أي القانون" -لا يحمي صاحب العمل في حرية اختيار العمالة التي يريدها" حسب قول أحد أعضاء المجلس عند مناقشة القانون المذكور . وقد تمت الموافقة على مشروع القانون .

٢) مناقشة موضوع البطالة وقد ناقشها الأعضاء بحضور الوزراء المعنيين ثم طرحوا عدة توصيات للحد من انتشارها وأرسلت هذه التوصيات إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها .

٢) مشروع تكملة مجاري في بعض المناطق .

٤) تخفيض الفوائد على قروض الإسكان .

٥) مناقشة الزيادة الضخمة في العمالة الوافدة والمشاكل المتشعبة عنها .

٦) مناقشة إصدار قانون جديد للإيجارات .

٧) إنشاء صندوق للزكاة يعين أعضاؤه وزير العدل .

٨) مناقشة موضوع التدخين والحد منه . ويعتبر هذا الموضوع الوحيد الذي أقره مجلس الوزراء بناء على توصية من المجلس والسبب على ما يبدو قلة كلفته.

وليس هناك بوادر تدل على إنهاء مجلس الشورى والبدء بانتخابات ديمقراطية وتشير بعض التوقعات إلى بقاء المجلس الذي يبدو منسجما مع المجالس الأخرى المشابهة في معظم دول الخليج لفترة قد تطول أو تقصر حسب مجريات الأمور الداخلية التي تسير في مرحلة تأزم لأسباب اقتصادية وسياسية.

الهوامش

(١) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي، الكويت، ١٩٨٤، ص ٨٢ .

(٢) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ,١٦٧

(٣) فؤاد إسحق الخوري، المرجع السابق، ص ١٩

(٤) فؤاد إسحق الخوري، المرجع السابق ، ص١٧١ .

(٥) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي، الكويت و١٩٨٤ ، ص ٢١٢ .

(٦) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٩٩ .

(٧) فؤاد إسحق الخوري، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٨) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢١ .

(٩) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩٥.

(١٠) محمد غانم الرميحي ، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢١ .

(١١) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ،بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠٢ .

(١٢) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣١١

(١٤) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

(١٥) Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexinton books,

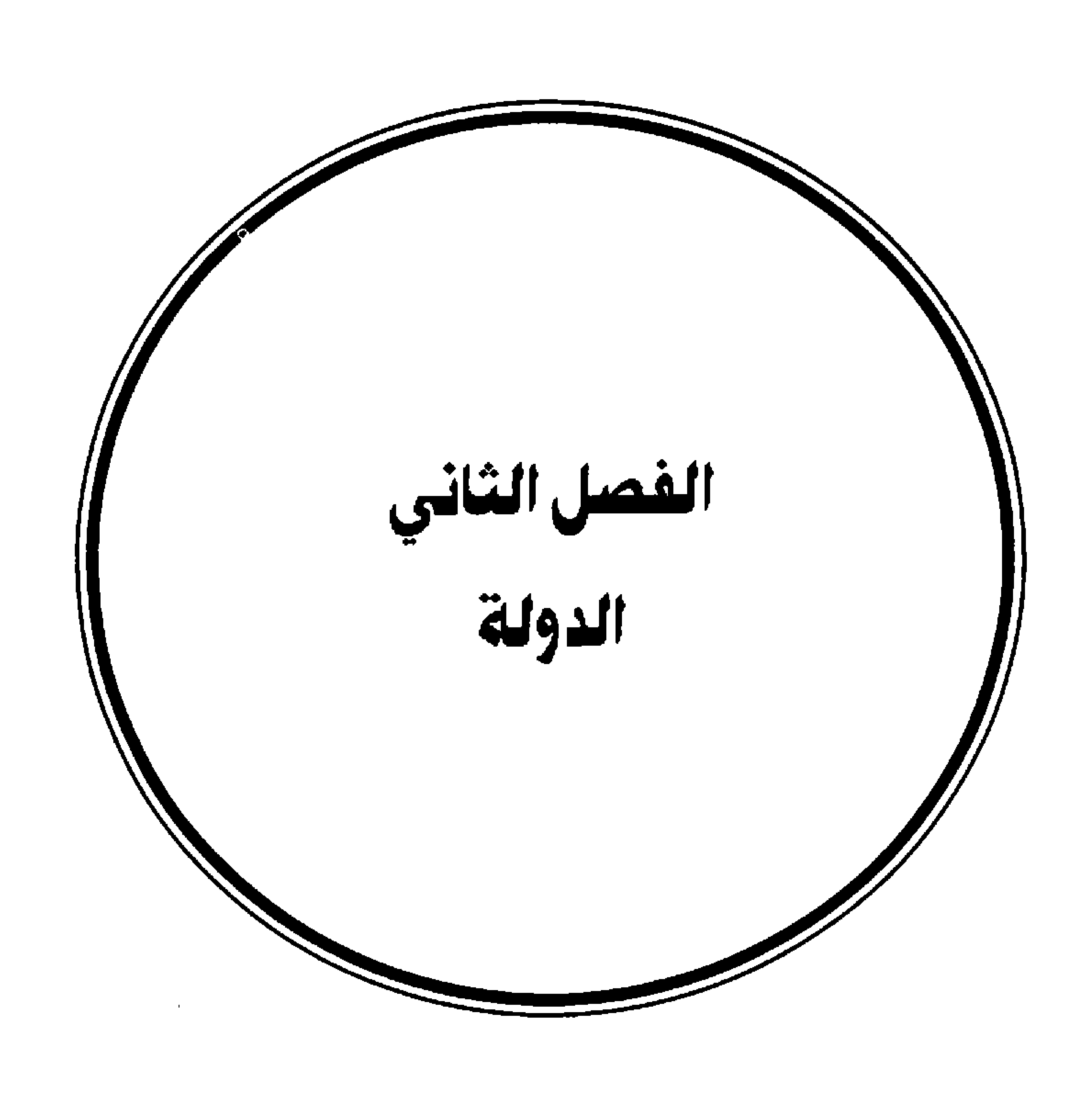
(١٦) Emile Nakhleh, Ibid.p. 117.

(١٧) Emile Nakhleh, Ibid, p, 155.

(١٨) فؤاد إسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣٤ .

(١٩) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٢٠) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

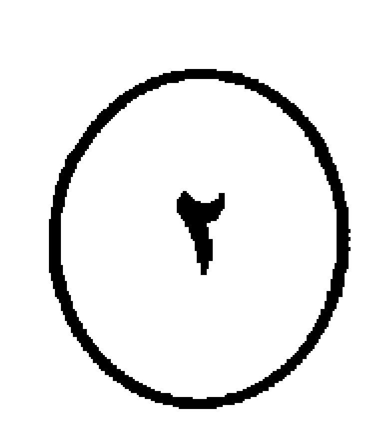


الفصل الثاني

الدولة

الفصل الثاني
الدولة

حكم آلخليفة البحرين منذ عام ١٧٨٢ حكما قبليا بينما بدأت علاقة بريطانيا بالجزيرة عام ١٨٢٠ حيث عقدت اتفاقيات متعددة مع حكام آلخليفة جعلت البحرين تخضع للحماية البريطانية.



وكان الإنجليز بداية يحصرون تدخلهم في الشئون الخارجية والأمن إلا أن نفوذهم قد ازداد منذ بداية هذا القرن حيث أصبحوا يتدخلون بشكل سافر في الشئون الداخلية وفي محاولات إنشاء وتحديث الإدارة أو ما يعرف بالإصلاحات الإدارية والبيروقراطية والتي طبقها الإنجليز بصرامة للحد من النفوذ القبلي . وكانت فترة الإصلاحات التي امتدت منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٦ هي أهم الأحداث التي أرست نظام الدولة الحديثة . وقد تمت مقاومتها بشكل سافر من قبل فئات معينة من السكان وبالتحديد من المجموعات القبلية ومن كبارالتجار ، لكن الإنجليز نجحوا في إرساء دعائم العملية التحديثية وساروا في طريق الإصلاحات البيروقراطية والإدارية حتى عام ١٩٢٦ . وفي الثلاثينات بدأ عصر النفط في البحرين أولا ثم تبعتها بقية دول الخليج في الأربعينات والخمسينات ولكن عصر الدولة الريعية لم يبدأ إلا في الخمسينات والستينات حيث أصبحت الدولة هي القوة الرئيسية في توزيع الثروة على كل الفئات بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، الأمر الذي أدى بالدولة إلى الإستقلال - اقتصاديا - عن المجتمع إذ أصبحت كل الفئات الإقتصادية تعتمد عليها ولم تعد هي تعتمد على هذه الفئات في شيء [١] وهكذا بدأ ظهور ما يطلق عليه بظاهرة الدولة التسلطية ، تلك

الظاهرة التي يعرفها خلدون النقيب بأنها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة ، وهي تتميز بثلاث خواص أولها: أنها تسعى إلى تحقيق الإحتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة ، ولكنها تختلف عن الدولة المستبدة بأنها تحقق هذا الإحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية (Corporation) تعمل كامتداد لأجهزة الدولة . والخاصة الثانية هو كونها تخترق النظام الإقتصادي وتلحقه بالدولة ، إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الإقتصادية . والخاصة الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها يقوم على استعمال العنف والإرهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية(٢). وأهم سمات النظام السياسي للدولة التسلطية هي(٣):

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان .
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها على الإطلاق .
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية .
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الإنقلابات ، أو بغير الطرق الإنتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف أو الإرهاب .
- الدساتير ملغاة أو معلقة أو غير معمول بها .
- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا .
- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب .
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي .

وعندما منحت دول المنطقة الإستقلال السياسي في الستينات وبداية السبعينات اكتسبت تلك الدول الحديثة شرعية شكلية واعترافا دوليا مما كان له أثره في إضعاف الشرعية التقليدية للأسر الحاكمة التي كانت قد تآكلت بفعل تصاعد حركات التمرد والمعارضة بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد تدفق الثروة النفطية تركز اهتمام تلك الأسر إلى احتكار الحكم والثروة وبمعنى آخر احتكار

مصادر السلطة والقوة في المجتمع . وفي جميع بلدان الخليج لا ينافس الحكومات أي تنظيم آخر فهناك منع كامل لقيام الأحزاب السياسية وتحريم لقيام الحركات الإجتماعية والسياسية اللاموالية لها وقمع للتنظيمات النقابية العمالية ورقابة مباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة إياها جمعيات نفع عام فقط ، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام ومناهج الدراسة واختراق المؤسسة الدينية وإخضاعها للسلطة المباشرة لوزارة الأوقاف[٤]. ولهذا فالأسر الحاكمة تحكم عن طريق التضامنيات (Corporation) غير الرسمية وعن طريق التلاعب بالقوى الإجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة . ويقصد بالتضامنيات القوى الإجتماعية المتضمنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم ، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة . وهناك ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسر الحاكمة) هي [٥]:

١) المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي

٢) التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة .

٣) المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف الدينية كالشيعة والأباضية والسنة والزيدية .

٤) المؤسسة الدينية : القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم.

٥) الطبقات الوسطى : وتتعامل الحكومات معها على أساس عائلي بسبب منع التنظيمات النقابية من اكتساب وظائف نقابية.

٦) العمال في البلدان التي يوجد فيها عمال من المواطنين والذين يمتلكون تنظيمات نقابية .

هذه التضامنيات شبه رسمية وهي ممثلة في مؤسسات الدولة إما في الحكومات أو في المجالس البلدية أو المحلية المختلفة أو في الجيش أو الشرطة. وتمثل التضامنيات القبلية المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة [٦] وهكذا يؤدي اعتماد الدولة التسلطية على التضامنيات في

منطقة الخليج والجزيرة العربية وفي غياب الأحزاب الممثلة للسكان والتنظيمات المجتمعية إلى مأسسة القبلية والطائفية(٧)

ولتحقيق الحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الإجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية يخلق النظام في معظم دول المنطقة تقسيمات عمل جديدة تمكنه من تحقيق الإحتكار الفعال لمصادر السلطة وأهم تلك التقسيمات ما يلي(٨):

١) اختيار وتوظيف القيادات والكفاءات المختلفة في النخبة الإستراتيجية والحاكمة مع ثبات التوظيف في المرتب العليا، وتدوير للنخب في المراكز الوسطى باستمرار .

٢) تمكن النظام من إغواء قيادات المعارضة و احتوائها في ترتيبات الوضع القائم، إما بمنحها المراكز السياسية المتنفذة أو بفتح مجالات واسعة للإثراء على حساب الدولة.

٣) التحالفات المؤقتة التي يعقدها النظام مع بعض القوى الإجتماعية مقابل القوى الأخرى كاللعب بالورقة الطائفية أو التحالف مع المؤسسة القبلية ضد التجار والطبقات الوسطى ، في فترات أخرى أو التحالف مع المؤسسة الدينية ضد التيار العلماني - القومي.

ونتيجة لهذا الإحتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع هو الركود الإجتماعي والحضاري والتجميد القسري للقوى الإجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية-طائفية متخلفة .

وسنتحدث بتفصيل أكثر عن السلطات الثلاث : التنفيذية والقضائية والتشريعية ، ومدى سيطرة السلطة التنفيذية على كل من السلطتين القضائية والتشريعية .

١ - السلطة التنفيذية:

في أغسطس عام ١٩٧١ حصلت البحرين على استقلالها ووقعت اتفاقية مع بريطانيا معلنة انتهاء الحماية البريطانية ، وتم الإعتراف بحكم آلخليفة كسلطة شرعية تحكم البحرين مبنية على توارث الحكم بالسلالة . كما تضمنت المادة

رقم (١) من الدستور على أن الحكم يكون وراثيا ويتولى الإبن الأكبر للحاكم الحكم بعد وفاته إلا إذا عين الحاكم شخصا أخر من أسرته قبل وفاته[٩] ويمارس الحاكم سلطاته من خلال مجلس الوزراء الذي يرأسه شقيق الحاكم منذ الإستقلال . بينما يتولى الوزارات المهمة كالخارجية والدفاع والداخلية والعدل والإسكان والمواصلات والعمل والشئون الإجتماعية وزراء من الأسرة الحاكمة . كما يتولى رئاسة المؤسسة العامة للشباب والرياضة ورئاسة المجلس البلدي المركزي أفراد من الأسرة الحاكمة . وتبقى ٦ وزارات هي الصحة، والتربية والتعليم، والتجارة والزراعة، والأشغال، والمالية، والتنمية، تلك الوزارات الست، إضافة إلى وزارتي الدولة للشئون القانونية وشئون مجلس الوزراء يتولاها مناصفة أفراد من الطائفتين .

وتسيطر السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، كما توظف الوزارات أعدادا كبيرة من البحرينيين الذين تزداد أعدادهم تضخما مع مرور الوقت . وتأخذ ميزانية الدفاع والداخلية القسط الأكبر من الميزانية. إن الإنفاق الحكومي الذي نتج عن ارتفاع الدخل من النفط معناه تعاظم دور الدولة في حياة الناس السياسية وكذلك اختراق الدولة الكامل للإقتصاد وبالتالي بقرطة الإقتصاد ولذلك ، يؤكد النقيب، فإن توسيع ملكية القطاع العام يركز تسلط الدولة ويؤدي إلى رأسمالية الدولة التابعة . إضافة إلى ذلك فإن توسيع بيروقراطية الدولة لا يتمثل في عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام فحسب وإنما في جميع الذين يعتمدون في معاشهم بشكل رئيسي على الدولة . ويتمثل حجم القطاع العام في الفئات التالية[١٠]

١) العاملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام .
٢) الذين يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم .
٣) المستفيدون من برامج الضمان الإجتماعي كالمتقاعدين .
٤) الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون .
٥) الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية والتوريد للحكومة ، أي لمؤسساتها ومصالحها .

٦) لذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة .
٧) المستفيدون من برامج الإسكان الحكومي والقروض الحكومية .
٨) المستفيدون من الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية .
٩)المستفيدون من الخدمات العامة إذا كانت الدولة توفرها بأقل من سعر التكلفة .

وليس بالإمكان تقدير حجم هذه الفئات من السكان ولكننا نستطيع تحديد أعداد الفئة الأولى ونقصد بها العاملين في وزارات الدولة فقط . فقد وصل عدد الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والحكومي عام ١٩٧١ إلى ١٤٦٠٨ موظفا والاتفع هذا العدد عام ١٩٨١ حتى وصل إلى ما مجموعه ٣٧٧٥٨ ثم ازداد ارتفاعا عام ١٩٩١ حيث وصل إلى ٦٠٠٢٢ تشكل الإناث ٣ ,١٨٪ من المجموع ويشكل غير البحرينيين ثلث المجموع . تلك الزيادة التي تكاد تصل إلى الضعف تعكس حجم التضخم الذي وصل إليه الجهاز التنفيذي .

أما الفئة الثانية ونعني بها الذين يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم فقد وصل مجموع الأسر التي تستلم مساعدات اجتماعية من وزارة العمل والشئون الإجتماعية لعام ١٩٩١ ما مجمله ١٠٠٦٠ علما بأن عدد الأسر البحرينية لنفس العام قد بلغ ٥٢٠٣٦ أسرة رصدت لها الدولة ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف دينار لعام ١٩٩٤ ، وهذا يعني أن حوالي ٢٠٪ من أسر البحرين ليس لديها عائل وتستلم كل أسرة ما معدله ٣٠ دينارا شهريا لجميع أفرادها .

٢ -**السلطة القضائية:**

أنشئت أول محكمة رسمية في البحرين عام ١٩١٩ برئاسة الحاكم والمعتمد السياسي البريطاني . وقد أوكلت إليها مسئولية النظر في الدعاوي التي يرفعها الأجانب ضد الموظفين البحرينيين ، وتبعها إنشاء محاكم أخرى في فترات لاحقة . وكانت تلك المحاكم في بداياتها تعتمد على قانون العقوبات الهندي ثم اعتمدت على القانون السوداني ثم القانون الجنائي البريطاني[١١] . ويذكر خوري أن تطبيق القانون المدني كان أكثر سهولة من تطبيق القانون الجنائي وبحيث أن نصوص القانون المدني استمدت من القرارات والأوامر الصادرة عن الحاكم خلال السنوات الماضية في القضايا المتعلقة بملكية الأرض وحقوق إنتاج اللؤلؤ

والزراعة وتوزيع المياه وتركيب الكهرباء والتعليم وحركة المرور والمواصلات . ولم يكن للبحرين قبل عام ١٩٧٥ قانون موحد للعقوبات مما كان يخلق مشاكل مختلفة في حياة البحرين السياسية والتشريعية ولكن تم إنجاز مشروع القانون الموحد عام ١٩٧٥ بعد الإستعانة بخبراء من مصر والأردن لصياغة هذا القانون .

بعد مرحلة الإصلاحات (١٩١٩ -١٩٢٦) حلت محكمة "السالفة" التي اهتمت بقضايا الغوص وقد تحولت القضايا الخاصة بتلك المحكمة إلى المحكمة المشتركة والمحكمة الشرعية والمجلس العرفي الذي كان يعرف بمجلس التجارة . ثم تأسست "محكمة البحرين" عام ١٩٢٦ -و هي أعلى محكمة في الدولة- وكانت تتولى معالجة القضايا القائمة بين الرعايا البحرينيين ، وظلت حالات الإستئناف ترفع إلى الحاكم نفسه حتى تأسست محكمة الإستئناف عام ١٩٣٩ . وكان المستشار البريطاني وأحد أفراد الأسرة الحاكمة أول من ترأس محكمة البحرين ، ثم أسست محكمة البحرين الصغرى عام ١٩٢٧ (١٢) .

وقد أدمجت المحاكم السنية والمحاكم الشيعية في نظام قضائي موحد وأصبحت المحاكم الدينية لكلا الطائفتين تابعة لمحكمة البحرين المركزية وهي أعلى سلطة في البلاد ، فأصبحت القضايا المختلفة ترفع إلى محكمة البحرين ومنها إلى محاكم الإختصاص الدينية في بعض الأحوال . ويؤكد خوري أن هذه البيروقراطية القضائية قد عملت على إضعاف المركز الإجتماعي لقضاة الشرع الشيعة وبدلت بالتالي قاعدة سلطتهم الدينية مما دفع الكتلة الدينية المؤلفة من قضاة الشرع الجعفري (الشيعي) للمطالبة داخل المجلس الوطني (١٩٧٣ - ١٩٧٥) بإلغاء المحاكم المدنية واسترجاع المحاكم الدينية . واختلف الأمر لدى قضاة الشرع السنة اختلافا كليا لأنهم كانوا دائما يعتبرون القانون جزءا من مهمات الحكومة القبلية ومن صميم تركيبة الدولة وتنظيماتها(١٣) .

وحاليا يمكن للمعتقل أن يحاكم أمام محكمة جنايات عادية أو أمام محكمة أمن الدولة إذا ما طلب المدعي العام ذلك وتوفر المحاكمة أمام محكمة مدنية أو محكمة جزائية ضمانات إجرائية لمحكمة علنية وتوكيل محام وحق الإستئناف . أما القضايا الأمنية فيتم النظر فيها أمام محكمة أمن الدولة حيث الإجراءات المتبعة فيها لا تتيح ضمانات مناسبة فالمحكمة مثلا ليست ملزمة بضمانات

إجراءات التقاضي كما ورد في قانون العقوبات وتجري المحكمة مداولاتها سرا وليس هناك حق المراجعة القضائية لشرعية الإعتقال . ورغم عدم إجراء محاكمات خلال ١٩٩٣ أمام محكمة أمن الدولة ، فإن هناك ادعاءات يعتد بها عن استناد المحكمة في إصدار أحكامها خلال السنوات الماضية على الإعترافات المنتزعة من المتهم وهو في المعتقل وقد يكون ذلك تحت الضغط.(١٤)

وبالنسبة لقوة دفاع البحرين فإن لها نظام محاكم مستقل للنظر في قضايا العسكريين المتهمين بارتكاب اعتداءات يشملها قانون الجزاء العسكري . (١٥) أما بالنسبة للمحاكم الشرعية فهناك محاكم شرعية للسنة وللشيعة توكل إليها أمور الإرث والزواج والطلاق وما شابه ذلك .

وبالنسبة للقانون الإداري ، والمقصود بذلك هو أن السلطة القضائية التي تفصل في المنازعات التي تكون الإدارة(أي الحكومة) طرفا فيها يجب أن تكون جهة مستقلة عن السلطة القضائية العادية التي تفصل في المنازعات بين الأفراد ووالجهات الخاصة ، بالنسبة لذلك القانون فلا تزال المحاكم العادية تنظر القضايا الإدارية والمتعلقة بالعقود التي تبرمها الإدارة سواء عقود المقاولات أم عقود العمل او عقود التأجير أو غير ذلك . بل تمنع الإدارة مساءلة أي موظف حكومي عن أي خطأ تقصيري يرتكبه في مواجهة الأفراد ، ووذلك بسبب وجود المادة ٤ من قانون المخالفات المدنية لعام ١٩٧٠. التي "لا تجيز إقامة الدعوى لمخالفة مدنية على ذات عظمة الحاكم أو على حكومة البحرين""وقد أجازت الفقرة الثانية من هذه المادة الرجوع على المسئول بصفته الشخصية وليس بصفته موظف حكومة وذلك عن الإهمال . ومع وجود هذا النص يتعذر مساءلة أي موظف بسيط في الدولة عن أخطائه التقصيرية وبالتالي يحرم الشخص المتضرر من أي حق بالمطالبة بالتعويض.

ويبلغ عدد القضاة حاليا أكثر من ٥٠ قاضيا يشكل المصريون نسبة كبيرة منهم ويبدو تأثير القانون والفقه القانوني المصري واضحا على القضاء في البحرين ومعظم القضاة المصريين من ذوي الكفاءة والخبرة التي تبلغ حوالي ٣٠ سنة إلا أن خلفيتهم مختلفة بالنسبة لاختلاف النظام الإقتصادي المختلط في البحرين عنه في مصر التي تحولت قبل الحقبة الأخيرة عن الإقتصاد الإشتراكي .

والنظام القضائي يحتاج بجملته إلى تطوير وإعداد كوادر قضائية سواء للبحرينيين أو للمنتدبين من الخارج . كما يحتاج إلى تشكيل مجلس أعلى للقضاء منتخب من القضاة أنفسهم تكون مهمته الرئيسية اختيار القضاة ومحاسبتهم وتفتيشهم .

ويتم اختيار القضاة من الأسرة الحاكمة أو من أسر قبلية سنية وهناك قاضيان فقط من الشيعة تم تعيينهم قبل استقلال البحرين ولم يتم تعيين أي قاض شيعي بعد ذلك. والسلطة التنفيذية، ممثلة بوزير العدل، هي التي تعين القضاة وباستطاعتها كذلك إقالتهم وتكمن الخطورة هنا في هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء هيمنة كاملة.

٣- السلطة التشريعية:

بعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ والذي دام فترة ثلاث سنوات أصبحت السلطة التشريعية مسيطر عليها كلية من السلطة التنفيذية وليس لمجلس الشورى الذي أنشيء عام ١٩٩٢ أية سلطة ما عدا صفته الإستشارية. وقد تحدثنا بالتفصيل في الفصل الأول حول المجلس الوطني المنتخب (١٩٧٣ - ١٩٧٥) وكذلك مجلس الشورى الذي تشكل عام ١٩٩٢.

الهوامش

(١)محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٧١

(٢)خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، ١٩٨٧ ، ص ١٤٤.

(٣) خلدون حسن النقيب، المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٤) خلدون حسن النقيب ، المصدر السابق ، ١٤٥

(٥) المصدر السابق ، ص ١٤٩

(٦) المصدر السابق ، ص ١٥٠

(٧)المصدر السابق ، ص ١٥١

(٨) المصدر السابق ، ص١٥٢

(٩) mile Nakhleh, bahrain, Massachusetts, Lexington books, 1976, p. 11

(١٠) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٤

(١١) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في الحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها ، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٧٣ ،١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ص ١٧٤

(١٢) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ١٧٤

(١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

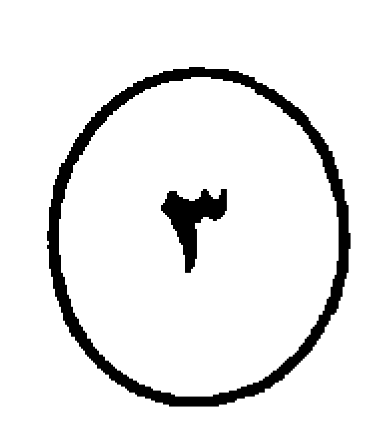
(١٤) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ : البحرين.

(١٥) المرجع السابق.



الفصل الثالث
التكوينات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الثالث
التكوينات الاقتصادية الاجتماعية



يتجاوز عدد سكان البحرين نصف مليون نسمة (٥٠٨،٠٣٧) حسب تعداد عام ١٩٩١ يشكل الأجانب ما نسبته ٦ر٣٦٪ وينقسمون طائفيا إلى سنة وشيعة وتوجد قلة من المسيحيين واليهود . كما ينقسمون إثنيا إلى سنة من أصول قبلية . وسنة ينتمون إلى عائلات عربية غير قبلية . وسنة (هولة) ترجع أصولهم إلى الساحل الفارسي وهم يتكلمون العربية، وسنة منحدرين من أصول إفريقية . وشيعة عرب وشيعة إيرانيون يتكلمون الفارسية إلى جانب العربية .

ويشكل السك ن الشيعة (من أصول عربية وفارسية) ما نسبته ٧٠٪ من مجموع السكان بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالي ٣٠٪من المجموع . وقد كان الشيعة يشكلون ما نسيته ٥ر٥٢٪ من السكان في إحصاء ١٩٤١ إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن اختل التوازن الطائفي لصالح الطائفة الشيعية وارتفعت نسبتهم حتى وصلت إلى أكثر من ثلثي السكان . والسبب في رأينا يرجع إلى كون القرى والمناطق الريفية في مجملها شيعية ومن عادة سكان تلك المناطق الزواج المبكر كما يكثر تعدد الزوجات . وترتفع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدينية . ولكل تلك الأسباب أصبحت الطائفة الشيعية متفوقة عدديا على الطائفة الأخرى، إلا اننا لا نستطيع هنا أن تستخدم حجم الطائفة كمعيار لتحديد كونها أقلية فالمعيار العددي الكمي ليس له وزن في تعريف مفهومي «الأقلية» و«الأغلبية» والذي

يجعل من جماعة إثنية معينة «أقلية» هو أنها معدومة الحقوق أو تحتل منزلة أدنى في المجتمع[١]

إن صغر مساحة البحرين وبناء شبكة الطرق السريعة التي تربط مختلف المناطق من قرى ومدن بعضها ببعض قد أدى إلى تسارع التفاعل بين تلك الفئات البشرية ، فالقرية لم تزحف إلى المدينة وإنما حدث العكس فقد زحف سكان المدن إلى القرى القريبة والبعيدة (ونقصد بالبعيدة هنا مسافة أقل من نصف ساعة تفصل أبعد قرية عن العاصمة) وازدحمت القرى الفقيرة بالمجمعات السكنية الحديثة الفخمة التي أقيمت وسط البساتين المنتشرة في الريف والتي تملكها الصفوة . ويقطن سكان المدن والموظفون الأجانب تلك المجمعات مع ما تمثله لساكن القرى الشيعية المحافظة من تهديد لقيمها الدينية خاصة بالنسبة للشباب العاطل الذي يخضع لسيطرة مؤسسات دينية تقليدية . إن انهيار أسوار العزلة ما بين سكان المدن والقرى وما بين الطائفتين قد خلق حالة من عدم الرضا والمقارنة المستمرة بين حالهم وحال «الاخرين» . إلا أننا نستطيع القول أن هناك وعيا إثنيا وطائفيا متزايدا قد بدأ يطفو على السطح خاصة في السنوات الأخيرة بسبب انتشار التعليم بين جميع الفئات وبالتالي انتشار الوعي بالحقوق ومحاولات إبراز الهوية العرقية والطائفية .كما أفرز التعليم والثراء النفطي وارتباط النظام الإقتصادي بالنظام الإقتصادي العالمي الحديث والإنفتاح الإعلامي والثقافي والتجاري مع الغرب، كل ذلك أفرز تغييرات عميقة في التكوينات الإجتماعية والإقتصادية في البحرين . وسنتحدث باختصار عن تلك التكوينات .

١ - **الطبقة العليا :** وتتكون من عدة شرائح مختلفة ، على رأسها العائلة الحاكمة ثم العائلات التجارية التقليدية ، والأغنياء الجدد للمرحلة النفطية . وتستحوذ تلك الفئة على قدر من الثروة يفوق وزنها في المجتمع ، كما تتحكم في الإدارة الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر وهي أيضا تحتكر القرار السياسي. وقد وسعت العائلات التجارية مجالاتها في التجارة والإستيراد ، كما أن مصالح تلك الطبقة التجارية قد تطابقت بعد الإستقلال إلى درجة كبيرة مع

مصالح العائلة الحاكمة حيث شارك أفراد من العائلة الحاكمة عناصر تجارية في مجال التجارة. وكذلك تركزت استثماراتها في المجال العقاري ومشاطرة رأس المال الأجنبية داخليا وخارجيا[٢]. وفي ظل الأموال النفطية، يذكر أحد الباحثين ، أنه تشكلت في سائر المنطقة الخليجية شريحة رأسمالية عليا (بورجوازية) قوامها المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون العقاريون ، وكبار المسئولين الذين يتقاضون عمولات مقابل تسهيل إتمام الصفقات[٣]. ويصف الباحث تلك الطبقة الرأسمالية الناشئة في البلدان النفطية بأنها أقرب ما تكون إلى طبقة من «السماسرة» الذين يتوسطون بين الدولة للحصول على عقود المقاولات وتراخيص الإستيراد والبناء من ناحية ، وبين الشركات ودوائر الأعمال الأجنبية التي تقدم لهم المظلة الواقية في مجال الخبرة الفنية والتنفيذية والإدارة والتسويق من ناحية أخرى ويطلق على تلك الطبقة "رأسمالية وسيطة وسمسارية[٤].

وتنقسم هذه الطبقة سياسيا إلى فئتين: فئة مستنيرة تؤمن باقتصاد السوق الحديث وما يتبعه من توسع إقليمي أو عربي وإنشاء الشركات الإستثمارية والتشجيع على التعليم ، وفئة تقليدية تنادي برفض الإتجاه الليبرالي وتعادي القوى الجديدة في المجتمع [٥]. وتنتمي تلك الطبقة حاليا إلى الشريحة العالمية التي لديها حسابات وأرصدة في مصارف مختلفة خارج البلاد وهي تحتكر جميع وكالات الشركات الأجنبية ، كما أصبحت الوسيط بين المستهلك المحلي وبين المنتجين لتلك السلع في العالم الصناعي . ومعظم أفراد تلك الطبقة تمتلك أكثر من مسكن خارج بلادها . وغالبا ما تحمل أكثر من بطاقة مالية ، كما أن من أهم صفاتها أنها تغادر البلاد في حالة حدوث أي حدث يخل بالأمن وهي تستطيع تأمين معيشتها خارج البلاد . وكمثال على تزايد نفوذ تلك الطبقة في الآونة الأخيرة هو نسبة التجار وأصحاب الأعمال في تشكيل مجلس الشورى الحالي حيث يشكلون ١٨ عضوا من مجموع ٣٠ عضوا . وتتمتع تلك الطبقة بحرية واسعة في جلب العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة دون مساءلة .

٢ - **الطبقة المتوسطة:** وتتميز بتمتعها بقدر من التعليم العالي ومرتبات متميزة نسبيا في المؤسسات الحكومية . وتنتمي مجموعات من موظفي الدولة

والقطاع العام والتكنوقراط وصغار التجار إلى تلك الطبقة . ويؤكد الرميحي على أن مصطلح الطبقة المتوسطة هو مصطلح عام و غير محدد في مجتمعات الخليج حيث يضم طائفة غير متجانسة في الدخل والمستوى التعليمي والثقافي، فهو يمكن أن يضم موظفي الحكومة والشركات الأهلية والأجنبية وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة . وتضم الطبقة -من الناحية النظرية- ذوي الدخول المحدودة . وتستفيد شرائح منها بشكل جيد من الخدمات الإجتماعية المتوفرة في الدولة كالتعليم والخدمات الصحية والإسكان ، كما أنها تتجه إلى تكوين الأسر الصغيرة. ويختلف مستوى التعليم في أجيالها من تعليم بسيط في الجيل السابق إلى متعلمين تكنوقراط في الجيل الحديث . وتزود هذه الطبقة مراكز العمل الحكومية والأهلية بالقوى العاملة كما أن تطلعاتها المصلحية الذاتية كبيرة(٧) .

٣- **الطبقة العاملة**: وقد تشكلت الطبقة العاملة في البحرين مع تدفق النفط في بدايات الثلاثينات من هذا القرن وأخذت الحركة العمالية شكلا تنظيميا منذ البداية تجلى عام ١٩٣٨ حينما بدأت إضرابا في شركة نفط البحرين (بابكو) لتحسين أوضاعها وزيادة أجورها . كما نفذت إضرابات في الأعوام التالية أهمها عامي ١٩٥٦ و١٩٦٥ وبداية السبعينات حيث صاحبها ظهور الحركات السياسية. والشيء المميز للحركات العمالية هو إصرارها على تشكيل تنظيمات نقابية خاصة بها الأمر الذي لم تحصل عليه حتى استقلال البحرين وإقرار الدستور عام ١٩٧٣ . بعد ذلك نجح العمال في تشكيل عدة نقابات ولكن لم يتم إشهارها في حينه . ولكن بقيت النقابات تمارس العديد من الأنشطة لمدة سنتين حتى تاريخ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ .

وقد اقترنت الحركات العمالية خلال العقود الستة الماضية بتحركات سياسية شملت كافة المجتمع . وجميع الحركات السياسية التي شهدتها البحرين كانت تسبقها تحركات ومطالب عمالية. ولهذا السبب سعت السلطات إلى تحجيم العمالة المحلية وإلى جلب عمالة أجنبية من منطقة الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية أو ما يطلق عليها بالعمالة الآسيوية كوسيلة لكسر شوكة العمالة المحلية سياسيا والإستغناء عنها في حالة القيام بأي إضراب، حتى وصل حجم

العمالة الأجنبية عام ١٩٩١ إلى ما نسبته ٦ر٦٣٪من المجموع .

٤ - **الطبقة الدنيا :** أو البروليتاريا الرثة حسب التعبير الماركسي، وهي الطبقة التي تعيش على هامش العمل. وتندرج فئات متعددة تحت هذا المسمى. وأهم تلك الفئات العاطلين عن العمل ويقدر عددهم بحوالي ٣٥ ألفا معظمهم من الشباب دون سن العشرين والذين لم يحصلوا إلا على تعليم بسيط ، ومما زاد في استفحال مشكلة هؤلاء هو ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية وتفضيل أصحاب العمل لها خاصة ما يطلق عليها العمالة ذات التأشيرة الحرة Free Visa التي انتشرت بصورة واسعة ومنظمة في السنوات الأخيرة ، وهي تنافس فئات كثيرة في أرزاقها وتحدث أضرارا في مصالحها مثل صيادي الأسماك وماسحي السيارات والحمالين حتى تحولت تلك الفئات إلى طبقة معدمة لا تملك شيئا.

وهناك فئة اجتماعية تندرج تحت تلك الطبقة ونعني بها فئة (البدون) ومن الصعوبة حصر أعدادهم بسبب التعتيم الرسمي على قضيتهم . ويفترض أن عددهم يتجاوز الخمسين ألفا . وترجع معظم أصولهم إلى سواحل إيران كما نزحت قلة منهم من اليمن وأفغانستان ومن شبه القارة الهندية . وقد استقر معظم هؤلاء في البحرين مع ثلاثينيات هذا القرن إلا أنهم لم يحصلوا على الجنسية البحرينية ولم يستطع أبناؤهم وأحفادهم بالتالي الحصول على تلك الجنسية . هذه الفئة تشكل أقلية ليس لها حقوق على الإطلاق وهي لا تستطيع التعبير عن إرادتها خوفا من المساءلة الرسمية كما أنها لا تستطيع السفر والتنقل إلا بورقة رسمية صالحة للسفر مرة واحدة . وتجدر الإشارة إلى أن عدم حصول تلك الفئة على الجنسية يرجع إلى عوامل سياسية بحيث تبقى تلك الفئة دائما تحت سيطرة الأجهزة الأمنية فتصبح مأمونة الجانب لا تشكل تهديدا سياسيا . وبطبيعة الحال فتلك القضية تتضاعف وتهدد بالإنفجار بسبب تزايد أعداد البدون مع مرور الزمن.

٥-**النخبة:** في معرض حديثه عن الطبقات الإجتماعية في الخليج ، يضيف الرميحي تكوين آخر إلى التكوينات الأربع السابقة ، وهي النخبة رغم أنها لا تشكل طبقة بالمفهوم الكلاسيكي إلا أنها تلعب دورا له أهمية قصوى.. وهي تشكل الشريحة المثقفة التي أتاح لها تعليمها أن تنهض من انتمائها الإجتماعي

السابق وتشكل الجهاز الوظيفي للدولة الجديدة في الوظائف العامة أو في دور التعليم ونتيجة لاحتياج الدولة إلى متعلمين في مختلف المجالات من بناء الجيش والشرطة والمؤسسات المالية والتعليمية ، ازداد احتياج المجتمع إلى متعلمين لتولي الوظائف العليا في الدولة وهكذا تكونت النخبة في مجتمعات الخليج . ويذكر الرميحي أن الأزمة التي تواجهها المجتمعات الخليجية تكمن في أزمة النخبة ، فهي نتيجة لوضعها التعليمي والثقافي تعرف جيدا العلل الإقتصادية والإجتماعية السائدة في مجتمعاتها ، ولكن نتيجة أيضا لتشبثها بالسلطة الوظيفية والإمتيازات الشخصية فهي تتعامى عن هذه العلل والأمراض أو تفلسفها لصالح الوضع الراهن . وهي تشكل حسب قول الباحث ما يمكن أن يسمى بالقبلية الجديدة . هذه الروح القبلية الجديدة في النخبة تواجهها شرائح صغيرة مضادة وهي نخبة رافضة لهذا الوضع الا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر في الوقت الراهن. (٧)

الهوامش

(١) سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٢٨ .

(٢) محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، دار السياسة، الكويت ، نوفمبر ١٩٧٧، ص ٢٤ .

(٣)محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٦٩

(٤) المصدر السابق ، ص ١٧٠

(٥)محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة ، دار السياسة، الكويت . نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

(٦) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٧) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٢٤-٢٥.



الفصل الرابع
المتغيرات الخارجية

الفصل الرابع

المتغيرات الخارجية

٤

لا شك أن البحرين والمنطقة الخليجية بوجه عام قد تأثرت على مر الأيام وإلى حد كبير بالقوى الخارجية سواء سلبا أو إيجابا . وفي القرن السادس عشر احتلها البرتغاليون ولا تزال آثارهم موجودة في قلعة البرتغال أو ما يطلق عليها حاليا ب "قلعة البحرين" . ثم بعد ذلك بدأ أول اتصال مع البريطانيين عام ١٨٢٠ حين تم توقيع اول معاهدة معهم وحتى عام ١٩٧١ تاريخ انسحاب بريطانيا وحصول البحرين على استقلالها .

كما كانت هناك محاولات متكررة ، خاصة خلال القرن التاسع عشر ، من بعض القوى المحلية العربية وغير العربية والأجنبية للتأثير في سياسة البحرين لأهداف مختلفة . وكانت القوى العربية الطامحة هي الموحدين /السعوديين أو العمانيين ، أما القوى غير العربية فكانت فارس وأهم القوى الأجنبية وأكثرها نفوذا هي بريطانيا. وكانت المحاولات العربية في معظمها قصيرة المدى إذ كان همها الأساسي إما جمع الزكاة أو الجزية ولكن المحاولات غير العربية ، ونعني هنا الفرس ، فقد كانت تتخذ من حين لآخر صفة المطالبة بالبحرين كجزء من فارس ، خاصة بعد الستينات من القرن التاسع عشر ، مما دفع البحرين إلى طلب الحماية إما من الأتراك او البريطانيين [١] .

وفي عام ١٩٧٠ وافقت إيران أن تقبل بحكم لجنة مستقلة مكونة من شخص واحد عينته الأمم المتحدة للنظر في الموضوع ، ووافقت إيران مسبقا على الأخذ

برأي اللجنة ، وبالفعل عين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا عنه لاستقصاء رأي شعب البحرين في مستقبل الجزيرة السياسي ، وقدم الممثل تقريره إلى السكرتير العام بعد أن زار البحرين وقابل فيها المسئولين والمؤسسات والأفراد . وقد وافق مجلس الأمن على التقرير عام ١٩٧٠ وأصبح بإمكان البحرين ولأول مرة بعد أكثر من قرن ونصف أن تتخلص من مطالبة إيران بها [٢]. إلا أن إيران لا تزال تحتفظ بنفوذ ديني قوي لدى السكان الشيعة خاصة منذ قيام الثورة الإيرانية .

كما تلعب القوى الإقليمية دورا رئيسيا في صياغة القرار السياسي والإجتماعي في البحرين ونقصد هنا دول مجلس التعاون الخليجي وتأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية وذلك لاعتبارات متعددة أهمها:

١ - بعد إنشاء جسر الملك فهد منذ عام ١٩٨٦ ، ازدادت الروابط بين البحرين وبين المملكة العربية السعودية خاصة المنطقة الشرقية فأصبحت اعداد كبيرة من السعوديين تأتي إلى البحرين للسياحة والإستمتاع بالإنفراج الإجتماعي الذي توفره البحرين . كما أن أعدادا مماثلة تذهب إلى المنطقة الشرقية في السعودية للتسوق بسبب رخص الأسعار مقارنة بالبحرين .

٢ - يصل خط الأنابيب السعودي إلى البحرين لتكرير النفط الخام وتصديره من موانيء البحرين

٣ - توفر دول المنطقة مساعدات مالية للمشاريع المشتركة وكذلك لمشاريع البنية التحتية .

٤ - من المتوقع نضوب النفط في البحرين بعد سنوات معدودة هذا إذا لم تكتشف آبار جديدة مششما يفرض تقاربا أكثر بين البحرين وكافة دول المنطقة خاصة في المجال الإقتصادي .

٥ - هناك مشاكل حدودية بين قطر والبحرين ونعني هنا ما يعرف بقضية جزر حوار التي تدعي قطرالسيادة عليها . وتنظر حاليا محكمة لاهاي الدولية في تلك القضية ، وتحتاج البحرين إلى كسب تأييد دول مجلس التعاون لحل الخلاف .

٦ - هناك زيادة سكانية مضطردة في البحرين يقابلها تزايد في نسبة البطالة بين صفوف المواطنين حيث وصلت رسميا إلى ١٥٪ بينما يضعها البعض في

حدود ٣٠٪، و مما يضعف الوضع عجز برامج التدريب المهني عن تخريج متدربين تستوعبهم سوق العمل ، ولذلك فإن هجرة البحرينيين إلى دول مجلس التعاون للعمل هناك دون قيود هو أحد الحلول التي تخفف من حدة أزمة البطالة.

كل تلك المصالح تسيطر على صناعة القرار في البحرين بحيث تراعي انسجامه مع سياسة المنطقة التي تتسم بالمحافظة سواء من الناحية الإجتماعية أو السياسية .

أما بالنسبة للنفوذ البريطاني فقد اعترفت بريطانيا لأول مرة بالبحرين كبلد مستقل تحت حكم آلخليفة وأعلنت ذلك رسميا عام ١٨٦١ عندما وقع حاكم البحرين آنذاك المعاهدة الدائمة للسلام والصداقة مع السلطات البريطانية وقد تعهد الحاكم فيها أن يعترف بكل المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا وأن يمتنع كذلك عن القيام بأي نشاط بحري عدائي بأية صورة ، ومقابل ذلك فإنه سيحظى بالحماية البريطانية ضد أي اعتداء مباشر على وضعه في البحرين من رؤساء القبائل في الخليج . وفي عام ١٨٩٢ وقع الشيخ عيسى بن علي -حاكم البحرين آنذاك- معاهدة جديدة مع البريطانيين تمضي وفق الخطوط العريضة للإتفاقية الأولى و لكنها تنص على أن الحاكم لن يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أي جزء من أراضي إلا للحكومة البريطانية(٣) .

وفي القرن العشرين ازداد نمو المصالح البريطانية في البحرين بصورة كبيرة وازداد بالتالي نفوذهم حتى وصل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى حد التدخل في الشئون الداخلية للبحرين وأصبح الوكيل السياسي البريطاني هو الحاكم الفعلي (٤). واستمرت السياسة الإنجليزية على هذا المنوال ، وقد ثبت الإنجليز حكمهم في البحرين باستقدام مستشار بريطاني للحاكم هو تشارلس بلجريف عام ١٩٢٦ حيث بقي في منصبه حتى عام ١٩٥٧ عندما ازدادت الضغوط الشعبية على السلطة لتنحيته من منصبه . وعندما قررت الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨ الخروج من منطقة شرق السويس قررت أيضا منح إمارات الخليج استقلالها وقد تم ذلك عام ١٩٧١ وحصلت البحرين على استقلالها في ذلك العام إلا ان رسم سياسة البحرين في الداخل والخارج من قبل بريطانيا بقي مهيمنا على القرار السياسي في البحرين حتى مرحلة متأخرة . ويبلغ عدد

البريطانيين المقيمين والعاملين في البحرين حاليا حوالي سبعة آلاف نسمة .

في تلك الفترة ازدادت أهمية البحرين الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة بعد انسحاب البريطانيين من الجزيرة وقد وقعت البحرين عام ١٩٧١ اتفاقية لتأجير قاعدة الجفير البريطانية سابقا إلى الأسطول الأميركي على أن تحصل البحرين على مبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ دولار سنويا نظير ذلك . وفي عام ١٩٧٥ وقعت البحرين اتفاقية أخرى لقاء الحصول على ٤ ملايين دولار من الولايات المتحدة . ولكن في عام ١٩٧٧ توصل الطرفان إلى اتفاقية ألغت الإتفاقيات السابقة يخول بموجبها للقوة الأميركية البحرية بالبقاء ١٢٠ يوما في السنة في قاعدة الجفير لقاء مبلغ مليوني دولار سنويا . وقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة خاصة إبان حرب الخليج (١٩٩٠) وبعد نهاية الحرب تم إبرام اتفاقيات دفاعية بين الطرفين . ويبدو أن سياسة الولايات المتحدة بعد حرب الخليج وما تلاها من انهيار للإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية قد وضع الولايات المتحدة في موقع المسئولية للدفاع عن القيم الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان في العالم وكذلك اشتراطها على الدول التي تتلقى المعونات والتي ترتبط باتفاقيات تجارية أو أمنية أن تراعي تطبيق الديمقراطية وأن تهتم بحقوق الإنسان . ويشير التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ في الجزء المتعلق بالبحرين إلى أن الولايات المتحدة تولي اهتماما متزايدا لما يحدث داخل البحرين من انتهاك لحقوق الإنسان.[٥]

ويبدو أن صانعي السياسة الأميركية في الخليج يواجهون مشكلة في إمكانية التوفيق بين المباديء المعلنة للسياسة الأميركية في الخليج والتي تدعو إلى تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين علاقتها بالأنظمة الخليجية التي تناقض تلك المباديء إلا أن المؤشرات تعكس غلبة المصالح الخاصة . فاقتصاد العالم لا يزال يعتمد على النفط والخليج هو مركز احتياطي العالم من النفط ، إذ أن دول مجلس التعاون وحدها تملك ٤٦ر٣٪ من مخزون العالم من النفط . وعندما تضاف لها إيران والعراق يصبح مخزون النفط في الخليج يمثل ما نسبته ٦٥ر٦٪من مخزون العالم[١] . كما أثبتت حرب الخليج الثانية مدى اهتمام

الولايات المتحدة بالمنطقة ومدى أهميتها الإستراتيجية والنفطية عندما أرسلت أكثر من نصف مليون جندي إلى الخليج لتحرير الكويت وحماية الأنظمة الخليجية الأخرى .

ومن الممكن القول بأن هناك اتجاهان يسيطران على سياسة الولايات المتحدة في الخليج أحدهما يطالب بانسحاب الولايات المتحدة عسكريا من المنطقة بالرغم من أهميتها الإستراتيجية والنفطية ، مفترضة بأن قوى السوق وليس المتغيرات السياسية هي التي تفرض نفسها على إمدادات وسعر النفط بصرف النظر عمن يحكم تلك الدول فهو في النهاية سوف يضخ النفط كي يحافظ على الإقتصاد وعلى بقاء النظام حتى لو كان هؤلاء غير متفقين إيديولوجيا مع الولايات المتحدة إذ ليس لديهم خيار سوى خيار بيعهم النفط في الأسواق العالمية ، كما هو الحال مع إيران وليبيا . تلك الدولتان لا ترفضان بيع النفط للولايات المتحدة رغم خلافاتهما بل العكس هو الصحيح فالولايات المتحدة ترفض شراء هذا النفط . وحتى لو قررت دول الخليج استعمال النفط كسلاح سياسي فإن آليات السوق سوف تقلل من أهمية تلك الخطو[٧]. أما الإتجاه الآخر فهو يدعو إلى تمتين الروابط بين الولايات المتحدة والأنظمة الخليجية لتجنب انقطاع ضخ النفط . ويؤكد هذا الإتجاه أن الإقتصاد العالمي سيستعيد قوته وسيزداد الطلب على النفط ، بمعنى ان احتمالات ارتفاع الطلب على العرض بالنسبة للنفط ستكون هي الأرجح ، لذلك فمن الأهمية أن تبقى علاقة الولايات المتحدة بالخليج وبالأنظمة قوية . كما أن بقاء الأنظمة السياسية يضعف من احتمالات انقطاع النفط لفترات قصيرة لذلك فتعهد الولايات المتحدة بحماية الأنظمة أمر في غاية الأهمية . إن قضية النفط مرتبطة إلى حد ما بالقضية العربية-الإسرائيلية وما حدث عام ١٩٧٣ إبان الحظر النفطي هو الدليل على ذلك الإرتباط . كما تأمل الولايات المتحدة في مساهمة دول الخليج في تمويل ودعم عملية السلام . وأخيرا فإن الولايات المتحدة تتمتع بمكاسب مالية ضخمة بسبب علاقتها الخاصة بالأنظمة الخليجية . إن الكثير من الموجودات والأموال الخليجية تستثمر في البورصة وفي سندات الخزينة الأميركية . ويتابع أصحاب هذا الإتجاه حججهم بأنه عندما تحتاج البنوك الأميركية إلى سيولة فإن العديد من

أصحاب المال الخليجيين يسارعون بمدها بالمال اللازم . كذلك تستورد دول الخليج مختلف الأسلحة المتطورة في وقت يتم فيه اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدفاع . وقد بلغت استثمارات دول الخليج في الولايات المتحدة ٤٠٧ مليار دولار في مطلع عام ١٩٩٢. ومن غير الممكن أن يكرس أي نظام آخر كل تلك الإمكانيات لخدمة الغرب بتلك الصورة . إن غياب الإستثمارات سوف يضر بالإقتصاد الأميركي خاصة إذا تم استبدال عملة الدولار عند شراء النفط لأن ذلك سيجنبها تقلب الأسعار في العملات الأخرى كالين مثلا . وقد كانت دول الأوبك في السبعينات تناقش بيع النفط بسلة عملات وليس بالدولار وحده ، لكن قيام الثورة الإيرانية جعل دول الخليج ترجح كفة أمن الخليج باعتمادها الكامل على الولايات المتحدة وطويت صفحة تغيير عملة الدولار عند بيع النفط[٨] .

ويذكر Gause أن عددا من الأميركيين قد عارضوا دخول الولايات المتحدة الحرب عام ١٩٩١ لتحرير الكويت لاعتبارات عدة أهمها أن الولايات المتحدة يجب أن لا تدخل حربا لحماية "أنظمة إقطاعية". كما أن عددا من مثقفي الخليج قد أصيبوا بخيبة أمل عندما لم تضغط الولايات المتحدة على الأنظمة الخليجية للإنفتاح والمشاركة السياسية . ويشرح الكاتب المعضلة التي تواجه صانعي السياسة الأميركية وهي معارضة الأسر الحاكمة لأدنى انفتاح سياسي . كما أن وجود نظام سياسي ديمقراطي سوف يقلل من فرص حصول الولايات المتحدة على مكاسب من الأنظمة كالتي تحصل عليها حاليا . إلى جانب ذلك فإن الجماعات الإسلامية هي التي سترجح كفتها في أية انتخابات قادمة كما حدث في الكويت عام ١٩٩٢ . لذلك تجاوبت الولايات المتحدة لتلك المشكلة بتجنب الدخول في متاهات المشاركة السياسية غير المضمونة النتائج . وهذا الحل قد يصلح لمرحلة قصيرة إنما في المدى الطويل فإن سياسة تجاهل المأزق الديمقراطي سيباعد بين الولايات المتحدة وبين فئات متعددة لها ثقلها في المجتمع وسوف تفقد مصداقيتها بالنسبة للقيم والمبادىء الديمقراطية التي تنادي بها [٩]. ويقترح الكاتب للخروج من هذا المأزق عدة حلول أهمها تشجيع الولايات المتحدة للأنظمة الخليجية بأن تبدأ بتغيير سياسي تطوري وذلك بإقامة المزيد من مؤسسات المجتمع المدني والتي تشمل الأحزاب السياسية والمنظمات

المهنية وغرف التجارة والسماح لمختلف الفئات بممارسة النشاط السياسي ومنح الصحافة المزيد من الحرية[١٠]. ونستطيع القول بصفة عامة أن الولايات المتحدة يهمها استقرار الوضع واستمراره كي يظل النفط متدفقا ليس في البحرين وحدها ولكن في المنطقة الخليجية كلها.

الهوامش

(١) محمد غانم الرميحي ، البحرين : مشكلات التغير السياسي والإجتماعي ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٥

(٢) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ١٨

(٣) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٣

(٤) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٤

(٥) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ : البحرين

(٦) Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic & Security challenges In The Arab gulf States, New York, 1994, p. 176.

(٧) Ibid., p. 176.

(٨) Ibid., 181.

(٩) Ibid, P.182

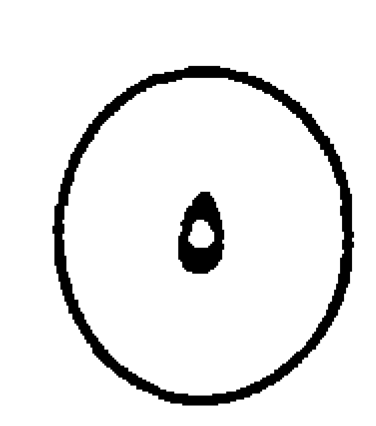
(١٠) Ibid, p. 186



الفصل الخامس
المجتمع المدني

الفصل الخامس

المجتمع المدني



١- الأحزاب السياسية

البحرين -مثل غيرها من دول الخليج- دولة أطراف. وهي تستقي من الحواضر العربية (وأحيانا غير العربية) معظم أيديولوجيتها وتنظيماتها. والتشكيلات السياسية المتواجدة في البحرين والخليج متفرعة من مثيلاتها في الدول العربية، وكانت هناك تنظيمات بعثية وماركسية وإخوان مسلمين وقوميين عرب في حقب الخمسينات الستينات والسبعينات. وعندما برزت الحركات الأصلية في الحواضر العربية ظهرت حركات مشابهة في البحرين والمنطقة العربية عموما.

وترتبط الأحزاب السياسية بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج أو وفي خارجه. كل تلك الأحزاب والحركات غير مصرح لها بالعمل العلني لذا فهي تعمل بسرية تامة، إلا أن هناك تشكيل الوطني الخليجي.ويواجه تشكيل تلك التنظيمات السرية بطبيعة الحال قمعا من قبل السلطة التي تحظر قوانينها قيام مثل تلك التنظيمات ، وبسبب السرية التي تغلف هذه التنظيمات فإن معرفتنا بعدد الفصائل والأشخاص تبقى محدودة . وسنحاول بقدر المستطاع إلقاء الضوء على تلك التشكيلات والأحزاب :

١) حزب البعث العربي الإشتراكي:

كانت بدايات ظهور الحزب في البحرين عام ١٩٥٨ عندما رجع الطلاب البعثيون الذين تخرجوا من بيروت والقاهرة إلى البحرين . والجدير بالذكر أن أحد طلاب البحرين في بيروت كان من الأعضاء المؤسسين للحزب في لبنان وكان

عضوا في القيادة القطرية منذ عام ١٩٥٨ . وقد التحق معظم هؤلاء بالتدريس بعد تخرجهم ، لذلك انتشرت معظم أفكار الحزب وأنشطته بين الطلاب في المدرسة الثانوية الوحيدة في البحرين آنذاك كما انتشرت تلك الأفكار بين أوساط العمال. وكان لا بد أن تنعكس الأحداث التي مرت بين قيادتي الحزب في سوريا والعراق على الحزب في البحرين إذ سرعان ما حصل شقاق بين الأعضاء من مؤيدين لسوريا (القيادة القطرية) ومؤيدي العراق (القيادة القومية) وذلك عام ١٩٦٣ . بعد ذلك بدأت العلاقة تضعف بين الحزب وأنصاره كنتيجة للشقاق بين سوريا والعراق وتقلصت بالتالي أنشطة الحزب في البحرين- مما دفع بالبعض من الأعضاء إلى التخلي نهائيا عن الحزب في أوائل السبعينات وبالتحديد كانت نهاية نشاط الحزب عام ١٩٧١ .

والجدير بالذكر انه في عام ١٩٦٨ انقسمت مجموعة من حزب البعث وارتبطت في فترة ما مع القيادة القومية في سوريا ثم انشقت عن القيادة القومية وشكلت تنظيما إقليميا في منطقة الخليج والجزيرة العربية إلا أنه تم اكتشاف التنظيم وخلاياه العسكرية وأوكار السلاح عام ١٩٧٠ وتم القضاء عليه .

ومع بداية الطفرة النفطية التي أنهت كل نشاط محتمل للحزب خاصة بالنسبة لعناصره القيادية ، إذ تولى بعضهم مناصب وزارية وقيادية رفيعة داخل الحكومة وأصبحوا جزءا من النظام القائم ، أما البعض الآخر فبالرغم من انقطاع صلاتهم التنظيمية بالحزب إلا أن ولاءهم الفكري لإيديولوجية الحزب قد بقي . ولازالت منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي ، وهي منظمة مستقلة تابعة لمباديء البعث وليس إلى جهة معينة ، تواصل أنشطتها الفكرية والثقافية وفعالياتها في مجالات متعددة أهمها المجالات النقابية ضمن توجه قومي عربي يرسخ الفكر القومي ويمثل هذا التوجه حاليا نادي العروبة (سنتحدث عنه لاحقا) .

٢ - حركة القوميين العرب :

تزامنت حركة القوميين العرب مع حزب البعث العربي الإشتراكي ونستطيع القول أن نشأة الحركة في البحرين مشابهة لنشأة حزب البعث وذلك من خلال البعثات الطلابية التي ابتعثت إلى بيروت على وجه الخصوص . وقد نشطت

الحركة في بدايات سنوات الستينات ولقيت انتشارا في صفوف الطلاب والعمال ، وعندما انقسمت الحركة في المركز (بيروت) ، انبثقت منها منظمات إقليمية كجبهة تحرير ظفار التي قادت كفاحا مسلحا في منطقة ظفار بعمان والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وقد ظهرت من الأخيرة ما سمي بالحركة الثورية في البحرين . ومعظم عناصر التنظيم كانوا طلابا يدرسون في القاهرة وعند رجوعهم شكلوا جناحا عسكريا في قوة دفاع البحرين عام ١٩٦٩ ولكن ضرب هذا التنظيم العسكري والمدني في نفس العام .

ومن الممكن القول أن قاعدة التنظيم كانت محدودة وفي طور التكوين أما الجبهة الشعبية فقد كانت تمتلك قاعدة عريضة بين العمال والطلاب والمثقفين في الداخل والخارج وكانت تمتلك جناحا عسكريا يتركز في عمان بكفاع مسلح . وكانت القواعد (أو الأجنحة العسكرية) تتركز في منطقة ساحل عمان ، أما مناطق الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر فقد كانت في طور الإعداد والتهيئة للقيام بالكفاح المسلح . ومنذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٣ عندما ضربت الحركة في الإمارات أولا في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٣ ثم في عمان والبحرين وقد تم القضاء على الجناح العسكري وبقي الجناح السياسي بعد ان تم تحجيمه .

٣ - الحزب الشيوعي :

تأسس الحزب الشيوعي في البحرين حوالي عام ١٩٥١ -١٩٥٣ انطلاقا من حزب "توده" الإيراني على اعتبار أن البحرين تابعة لإيران . في بدايات الخمسينات تشكلت خلايا الحزب من الإيرانيين المتواجدين في البحرين والبحرينيين ذوي الأصول الإيرانية ، وكان بعضهم أعضاء في حزب توده إلا أن ملاحقة السلطات الإيرانية والبريطانية المتواجدة في الخليج جعلت تلك الخلايا التابعة لحزب توده تتلاشى بينما برزت خلايا مستقلة عن حزب توده وتتبع المركز في موسكو . وقد تبلورت تحت مسمى جبهة التحرير الوطني في بداية الستينات . كما شاركت الجبهة في أحداث الستينات بشكل غير مكثف ورفضت الدخول في التحالف الوطني الذي قاد إلى انتفاضة مارس ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٦٦ برز توجه داخل الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني للقيام بعمليات عسكرية

واغتيالات . وعلى إثر ذلك نفذت عملية محاولة اغتيال مدير المخابرات البريطاني (بوب) ومساعده الأردني (أحمد محسن) . ولكن تم الكشف عن التنظيم المدني عام ١٩٦٨ واعتقل معظم أفراد التنظيم وعلى إثرها اكتشف التنظيم العسكري بما فيه منفذي عملية الإغتيال وتم اكتشاف أوكار الأسلحة في منطقة الحجر والدير ومنافذ وأدوات تهريب الأسلحة.

بعد ضرب حركة التحرير الوطني عام ١٩٦٨ ، أعادت الحركة نشاطها مع انبثاق أول تجربة برلمانية في البحرين عام ١٩٧٣-١٩٧٥ بعد عودة مجموعة كبيرة من كوادر الحركة من الخارج بما فيهم أولئك الذين أنهوا دراساتهم في الجامعات الشرقية (الإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية) وبدأوا نشاطا علنيا خاصة في مجال النقابات العمالية استنادا إلى قوانين العمل السابقة على الرغم من أن مسودة قانون العمل الجديد كانت مطروحة على المجلس الوطني لمناقشته ودخلوا في صراع عنيف مع القوى الوطنية الأخرى كالجبهة الشعبية وحزب البعث رافضين مبدأ الحوار والمشاركة مما سبب انقساما حادا للحركة العمالية . وقد توسطت نقابات عمالية عربية وعالمية للتوفيق بينهم وبين بقية القوى الوطنية لكنها فشلت في مد الجسور بين القوى المتصارعة .

وأثناء ضرب التجربة الديمقراطية في البحرين عام ١٩٧٥ انهارت قواعد الحركة وظل تواجدهم في الخارج ، أما في الداخل فقد أصبحوا لا يشكلون أدنى فعالية .

٤-الأحزاب الإسلامية: (تنظيمات مذهبية)

أ) حزب الإخوان المسلمين(سني)

بدأ نشاط الإخوان المسلمين في البحرين منذ الخمسينات على يد مجموعة من الطلاب الذين درسوا وتخرجوا من جامعات القاهرة والأزهر، وأهم الأعضاء المؤسسين هم الشيخ خالد بن محمد آلخليفة وعبدالرحمن الجودر وجاسم الفايز . وتبلغ أعداد الإخوان المسلمين في البحرين ما بين أعضاء ومتعاطفين مع مبادىء الحزب حوالي عشرة آلاف شخص على وجه التقريب .

وتعتبر جمعيتا (الإصلاح) و(الدعوة الإسلامية) بمثابة الذراع لأنشطة الإخوان المسلمين على الساحة البحرينية وذلك بسب الحظر الرسمي على هذا التنظيم

السياسي.

ب) الأحزاب الدينية الشيعية

تتزامن بداية الأحزاب الشيعية مع بدايات التجربة البرلمانية في البحرين حيث برز التيار الديني منذ وصول مجموعة من رجال الدين الشيعة إلى المجلس الوطني عام ١٩٧٣ أو ما عرف آنذاك بالكتلة الدينية واتخذت شكلا رسميا بعد إشهار جمعية التوعية الإسلامية والتي مقرها الدراز . وكان يرأس هذه الجمعية الشيخ عيسى قاسم (أحد نواب الكتلة الشيعية) وارتبطت هذه المؤسسة بالجهات الرسمية . وكانت الجمعية توجه من قبل بعض أصحاب القرار في البحرين لمحاربة القوى الوطنية وبعد فشل التجربة الديمقراطية وحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ استمرت جمعية التوعية الإسلامية في ممارسة نشاطها الديني موازية بذلك جمعية الإصلاح (السنية) وقد اسست تلك الجمعية مجموعة من رياض الأطفال والمدارس الدينية. ولكن بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ انساقت الجمعية -بحكم العواطف المذهبية- مع توجه الثورة الإيرانية. وقد استغلت قوى النفوذ في الثورة الإيرانية تلك التوجهات لتبلورها على شكل تنظيمات سياسية حيث كانت الأجواء مهيأة لذلك وعلى إثرها تشكلت ثلاث تنظيمات سياسية هي:

أ) حزب الدعوة : التابع لإيران ويتلقى توجيهاته من إيران وتتشكل قاعدته من طلاب المدارس الثانوية وبعض طلاب الجامعة .

ب) الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين : وقد كان يترأسها هادي المدرس في إيران ولكن حدث خلاف بين أعضاء الجبهة وبين الحكومة الإيرانية هرب بعضهم على إثره إلى سوريا والهند والبحرين . وقد تم ضرب الحركة عام ١٩٨٢ حيث حوكم (٧٢) شخصا أحكاما متفاوتة وصلت إلى المؤبد وبعضهم توفي في السجن

ج) حركة الشهداء : وتتلقى تلك الحركة توجيهاتها من إيران وقد تم ضربها وتصفيتها عام ١٩٨٠ .

٥ - الملتقى الوطني الخليجي :

انبثق هذا التنظيم في مايو عام ١٩٩٢ من منتدى التنمية الخليجي . والمنتدى تشكيل يضم مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات من أبناء دول

مجلس التعاون تجتمع مرة كل سنة لتتداول فيما بينها قضايا تتعلق بالمنطقة الخليجية مثل العمالة الأجنبية ، والبترول ، وقضية المرأة و مشكلة المياه والزراعة وغيرها من القضايا التنموية . وقد تشكل هذا المنتدى في أوائل الثمانينات ، ولكن بعد حرب الخليج وإحباطاتها تداول المنتدون قضية تشكيل الملتقى الخليجي على اعتبار أن الأمر يتطلب خطوات سياسية أكثر عملية من تلك اللقاءات الثقافية السنوية . وتم فعلا تشكيل الملتقى وانتخبت هيئة لمكتب التنسيق تتكون من ١٣ عضوا . ومن أهم أهداف الملتقى الوطني الخليجي مايلي :

أ) تكريس الوحدة الوطنية داخل كل دولة خليجية ، والسعي لتحقيق الوحدة الخليجية ، والعمل من أجل إيجاد مناخ حر يكفل التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر بين فئات المجتمع المختلفة. و كل ما من شأنه تعميق أواصر الألفة وتقريب وجهات النظر.

ب) توسيع أطر وقواعد وآفاق المؤسسات المدنية التي تتجسد من خلالها المبادرات الذاتية لمواطني الخليج على المستويين الوطني والإقليمي.

ج) الدعوة إلى ان تكون ممارسة المواطن الخليجي لمواطنته ممارسة حقيقية فاعلة وعلى أساس من المشاركة الشعبية وضمان حقوق وحريات المواطنين الأساسية، وفتح قنوات التعبير امام مختلف الآراء والأفكار والتصورات والإجتهادات بصورة متوازنة بين الجميع .

د) الدعوة إلى تطوير العمل الخليجي المشترك على المستويين الرسمي والشعبي في مجالاته المختلفة .

هـ) التأكيد على الإنتماء العربي والإمتداد الإسلامي لأي مجهود خليجي مشترك .

وقد اجتمع مكتب التنسيق مرات عديدة وتم إرسال برقيات إلى مؤتمر القمة الخليجي والمطالبة بالوحدة والمشاركة السياسية ، إلا أن السلطات في جميع دول مجلس التعاون نجحت في قمع تلك الحركة وتم اعتقال بعض أعضاء المكتب في دولة خليجية بينما أجبرت دولة خليجية أخرى بعض الأعضاء على التوقيع وكتابة ما يؤكد التزامهم امام السلطات بعدم حضور اجتماعات المكتب .

وهكذا قضي على أول تشكيل سياسي علني في بداية نشاطه .

٢ - جماعات المصالح المنظمة

ويطلق عليها أيضا جمعيات النفع العام أو المنظمات الأهلية وتشمل الجمعيات المهنية والخيرية والنسائية وكذلك الأندية الرياضية والثقافية مكانة هامة في الحياة السياسية في البحرين وذلك بسبب الحضر المفروض على تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية . ويوجد حاليا في البحرين أعداد كبيرة من الجمعيات والأندية تضم في عضويتها رجالا ونساء من مختلف الفئات الإجتماعية . وقد لعبت هذه الجمعيات والأندية دورا بارزا في تاريخ البحرين السياسي ، ويطلق عليها «خوري» المؤسسات شبه السياسية أو Parapolitical بمعنى أنها تمارس النشاطات التي تخدم أهدافا سياسية دون أن تكون هي نفسها سياسية المبنى[١]. وهي تعد، بصورة عامة ، المؤسسات الوحيدة في البحرين ومنطقة الخليج التي تعبر بصدق عن المجتمع وتطلعاته نحو مستقبل أفضل ، نظرا لكونها المؤسسات الوحيدة التي تجري فيها انتخابات للهيئات الإدارية وبالتالي فهي تشكل جماعات ضغط هامة ستبرز أهميتها مستقبلا . كما أنها الجماعات الوحيدة التي تعمل بصورة ديمقراطية من خلال لوائحها الداخلية ومن خلال العملية الإنتخابية التي تجري سنويا لاختيار رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات واللجان المختلفة . كما تستطيع تلك المؤسسات أن تؤطر عددا متزايدا من المواطنين وتتعامل مع مشاكلهم الإجتماعية والمهنية والتشريعية بصورة حيادية هدفها المصلحة العامة . وقد قدمت تلك المؤسسات - ولازالت تقدم - خدمات متنوعة خاصة في المجالات التثقيفية ومجالات التوعية والدفاع عن الحريات وعقد الندوات وإصدار الدراسات الجادة . كما توسعت تلك الجمعيات مؤخرا في إنشاء المؤسسات التعليمية والرعائية من دور حضانة ورياض أطفال ومؤسسات تعليم ورعاية المعوقين وبرامج محو الأمية . كذلك ساهمت تلك الجمعيات في الدفاع عن قضايا وطنية وتشريعية وتصدت لبعض الشركات الاحتكارية . وقد ازداد التعاون فيما بين تلك التنظيمات في الآونة الأخيرة بالرغم من وجود خلافات إيديولوجية فيما بينها مثل مطالبة بعض جمعيات النفع العام في البحرين بإعادة النظر في القانون الجديد للجمعيات وتوقيعها على

عريضة لرفعها إلى سمو الأمير حول ملاحظات الجمعيات على القانون الجديد الذي يضع المؤسسات الأهلية في دائرة التبعية المطلقة للأجهزة الحكومية وما تحمله نصوص وأحكام هذا القانون من رؤية للدور المنوط بالجمعيات الأهلية بحيث يجعلها تلعب دورا هامشيا محدودا . وقد بدأت قضية القانون الجديد للجمعيات الأهلية في البحرين في ديسمبر عام ١٩٨٩ حين أصدرت الدولة قانونا جديدا للجمعيات والأندية الإجتماعية والمهنية والثقافية كي يحل محل القانون القديم الذي صدر عام ١٩٥٩ بعد أن مرت ثلاثون سنة على العمل بموجبه واعتبرته الجمعيات ذات الصلة قيدا جديدا يضاف إلى قيودها ويمنعها من حرية الحركة والإنتشار . وقد نوقش القانون على صفحات الجرائد وعقدت الندوات التقييمية لإبراز سلبياته من قبل أعضاء وعضوات جمعيات النفع العام حتى وصل الأمر بالجمعيات المعنية إلى كتابة مذكرة رفعت إلى السلطات العليا تطالب بإعادة النظر في القانون الجديد. وقد شاركت معظم الجمعيات النسائية والخيرية والمهنية في التوقيع على تلك المذكرة . كما أبدت تلك الجمعيات تخوفها من المواد التي تشدد الرقابة الصارمة من قبل جهاز الدولة على أنشطة الجمعيات خاصة وأن حجم العقوبات التي نص عليها القانون الجدي قد أثارت مخاوف أعضاء الجمعيات . فالمادة ٤٧ من القانون تخول للوزير المختص مطلق الحق في إبطال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة دون حق للطعن في قرار الوزير . والمادة ٤٦ تنص على إرسال صورة من قرارات اجتماعات مجلس الإدارة خلال ١٥ يوما . وتجيز المادة ٢٤ للوزير المختص دمج الجمعيات دون حاجة لقرارات الجمعيات العمومية . أما المادة ٢٠ فهي تمنع الجمعيات من الإنضمام إلى الجمعيات الخارجية أو أي اتحاد أو ناد مقره خارج البحرين إلا بإذن مسبق من الجهة المختصة . وتنص المادة ٣٤ على حق إنابة أي عضو للآخر في حضور اجتماع الجمعية العمومية . كما نصت المادة ١٨ على عدم جواز العمل بالسياسة . أم المادة ٥٩ والتي تخص العقوبات فهي تجيز الحبس لمدة ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ دينار لمن خالف قوانين الجمعيات بما فيها "كل من اشترك في مواصلة نشاط جمعية أو مؤسسة خاصة أو ناد ثقافي أو اجتماعي أو هيئة عاملة في ميدان الشباب والرياضة أو تصرف في أموالها على أي وجه بعد نشر قرار الحل

في الجريدة الرسمية"[٢] . وكان رد فعل الجمعيات تجاه القانون الجديد متوقعا إذ تصدت له كافة الجمعيات النسائية . وقد كان لجمعية المحامين دور كبير في تفسير ثغرات القانون . وللتدليل على استنكار الجمعيات و الرأي العام لهذا القانون قارنته الصحافة بقانون أمن الدولة الشهير والذي تم حل المجلس الوطني بسببه عام ١٩٧٦ عندما صوت أعضاء المجلس المنحل بالإجماع ضد تطبيق هذا القانون الذي يجيز للسلطة اعتقال أي فرد دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد[٣] .

١- غرفة تجارة وصناعة البحرين

بفضل كون البحرين مركزا تجاريا خلال قرون طويلة ، تكونت فئة من التجار كانت تجوب البحار في السفن التي اشتهرت البحرين بصناعتها منذ القدم ، وكانت " البوم" أهم أنواع تلك السفن الشراعية التي تصل إلى سواحل أفريقيا الشرقية والهند وإيران والبصرة . وظلت مكانة التجار ونفوذهم كما هي منذ تلك الأزمنة البعيدة.. ففي العشرينات من هذا القرن أعفي أصحاب المراكز العالية والتجار الأغنياء من دفع الضرائب ولكنهم كانوا يقدمون "الهدايا" للحاكم شخصيا أو لحاشيته أو لضيوفه من الأجانب . وحصل التجار ، في المقابل ، على إعفاءات خاصة من بعض الرسوم الجمركية ، ومنحوا معاملة خاصة فيما يتعلق بالأسعار والأجور والإستيراد والتصدير ، كما حصلوا على تسهيلات أخرى تتعلق بالمرفأ والتجارة[٤] .

ويرجع ظهور فكرة الغرف التجارية والصناعية إلى حيز الوجود بمبادرة من رجال الأعمال للدفاع عن مصالحهم وحمايتها ، كما يرجع الغرض من إنشائها إلى تحسين المستوى الإداري والفني وزيادة قدرتها على المنافسة وأيضا لتحسين عملية المساومات الجماعية وحماية أصحاب الحرفة الواحدة والدفاع عن مصالحهم . والأهداف الأساسية من إنشاء الغرف هي خدمة ورعاية مصالح رجال الأعمال المنتسبين إليها وتنسيق ارتباطهم مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة في الدولة بما يخدم في النهاية قضية التنمية الأقتصادية[٥] .

في عام ١٩٢٠ صدر قرار من الحاكم بتشكيل " المجلس العرفي" كي يقوم بالنظر في القضايا التجارية وغيرها وكان مؤلفا من مجموعة من كبار التجار من

أهالي البحرين والتجار الأجانب. ثم تطور هذا المجلس فيما بعد وسمي بمجلس التجار ، إضافة إلى "مجلس السالفة" الخاص بشئون الغوص الذي كان أعضاؤه أيضا من التجار. وما كانت تقوم به هذه المجالس في العشرينات والثلاثينات أصبح من مهام الغرفة وصلاحياتها فيما بعد(٦). ومع بداية ظهور النفط في أوائل الثلاثينات نشأت الحاجة إلى وجود كيان مستقل يمثل القطاع التجاري ، ومن هنا تأسست الغرفة التي سميت في بداية تأسيسها باسم "جمعية التجار العموميين في البحرين" . ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها منذ إنشائها وحتى الآن إلى أربع مراحل هي(٧):

المرحلة الأولى: (١٩٣٩ -١٩٥٠) : وتبدأ بإعلان تأسيس جمعية التجار العموميين في البحرين عام ١٩٣٩ لتنظيم مصالح التجار ، وكانت محاضر الجلسات تدون باللغة الإنجليزية ، حيث كان أغلب أعضاء الجمعية من التجار غير البحرينيين، حتى عام ١٩٤٣ عندما بدأت تدون المحاضر باللغة العربية. وكانت الإنتخابات تجري سنويا للجنة الإدارية للجمعية وقد تغير اسم الجمعية إلى "غرفة تجارة البحرين" عام ١٩٥٠ ووضع قانون أساسي لها تم الإستعانة في وضعه بقوانين الغرف في بومبي بالهند ولندن ونيويورك والقاهرة .

المرحلة الثانية (١٩٥١ - ١٩٦٨): وتبدأ مع انعقاد الجمعية العمومية للغرفة التي أعلن فيها موافقة الحكومة على تأسيس الغرفة التجارية . ويمكن تلخيص أهم الأعمال التي نهضت بها الغرفة في هذه المرحلة فيما يلي:

١- بحث موضوع تأسيس أول بنك وطني في البلاد وهو بنك البحرين الوطني عام ١٩٥٥ ، وقد تم تشكيل لجنة مستقلة من أعضاء الغرفة للسير في إجراءات تنفيذ المشروع .

٢- تبنت الغرفة موضوع المقاطعة للبضائع الأسرائيلية بإصدار شهادات منشأ وبعد ذلك تبنت الحكومة هذا الموقف بصورة رسمية.

٣- المشاركة في دراسة مشروع قانون العمل البحريني لعام ١٩٥٧.

٤- دراسة إنشاء المنطقة الحرة في ميناء سلمان عام ١٩٥٨.

المرحلة الثالثة (١٩٦٩ - ١٩٨٩) : وقد تم تعديل القانون الأساسي ليتماشى مع متطلبات تطور الغرفة والأوضاع الإقتصادية المستجدة . ويمكن

رصد ما قامت به الغرفة من أعمال فيما يلي:

١- قامت بتنظيم عقد مؤتمر غرف إمارات الخليج عام ١٩٦٩ .

٢- ناقش المجلس توصية لجنة الدراسات الإقتصادية والمالية بإنشاء مجلس أعلى للسياحة.

٣- بحث مجلس الغرفة عام ١٩٧٠ مشروع إنشاء مصهر الألمنيوم (ألبا) وقرر مساندة المشروع و دعم جهود الحكومة في هذا السبيل .

٤- اتفق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت على تأسيس شركة البحرين لمطاحن الدقيق .

٥- قدم المجلس بعثات تعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم .

٦- بحث المجلس إمكانية حصر الوكالات في المواطنين البحرينيين فقط .

٧- نظم ندوات ثقافية وشارك في مؤتمرات دولية وإقليمية .

ولاتزال الغرفة تساهم بدور فعال في دفع عجلة التقدم والتنمية الإقتصادية في البلاد بعدة طرق منها تأسيس عدد كبير من الشركات العربية مثل شركة الخليج للإستثمارات العربية التي تتخذ من مصر مقرا لها ويساهم الجانب البحريني بحوالي ٢٠٪ من رأسمالها . كما ساهمت في إنشاء بعض البنوك والشركات مثل بنك البحرين الوطني عام ١٩٥٧ وشركة البحرين للتامين عام ١٩٦٩ وشركة البحرين لمطاحن الدقيق عام ١٩٧٠ وبنك البحرين والكويت عام١٩٧١ وكانت تختار ممثلين عنها لعضوية إدارة مجالس هذه الشركات .

٢ - الجمعيات المهنية :

بدأ تشكيل الجمعيات المهنية عام ١٩٧٢ حينما تأسست جمعيةالمهندسين البحرينية ، وقد تزايدت أعدادها سنويا حتى أصبح يقدر عام ١٩٩٣ بحوالي ١٧ جمعية . وتنحصر أهداف تلك الجمعيات في التالي[٨]:

أ - تطوير مزاولة المهنة للأعضاء من الناحية العلمية والإجتماعية .

ب - تقديم أوجه الرعاية الإجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة في المجتمع .

ج - الدفاع عن الحقوق المهنية الإجتماعية والقانونية للأعضاء .

د - القيام بالدراسات الفنية (كالطب والهندسة) والإجتماعية ذات العلاقة

بمشاكل المجتمع المحلي .

هـ - تشجيع البحث العلمي والبحوث ذات الصبغة الإختصاصية والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع .

وتنحصر معظم أنشطتها في حماية المهنة وتطويرها وتقديم خدمات لأعضائها مثل إجراء دراسات تخصصية وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمجتمع . ومن الملاحظ أنه لم يسمح بتشكيل جمعية للمعلمين رغم إلحاح تلك الفئة على هذا الطلب منذ فترة طويلة . ومن المرجح أن السبب في هذا الحظر يعود إلى امرين أولهما الخوف من عدم السيطرة على أعداد المعلمين التي تتجاوز الثمانية آلاف مدرس للمدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وحدها . وثانيهما التوجس من إدراج القضايا السياسية في أنشطة الجمعية وكذلك المطالبة بزيادة الرواتب وتحسين حال المدرسين وغيرها من القضايا . لذلك اكتفت وزارة التربية بتشكيل لجنة للمدرسين ولجنة للطلبة تحيل عليهم لجنة التربية والتعليم بعض القضايا التي لها علاقة بالتربية والتعليم وكذلك تشكيل مراكز للمعلمين هدفها تنمية طاقات المعلمين مهنيا .

٣ - الجمعيات التطوعية الخاصة : وتشمل الجمعيات النسائية والجمعيات الخيرية والصناديق الخيرية ، وسنتحدث عنها بالتفصيل نظرا لآهميتها المتزايدة في تشكيل المجتمع المدني.

١) الجمعيات النسائية : تعد الجمعيات النسائية مركزا للأنشطة السياسية والإجتماعية . وبالإضافة إلى الجمعيات النسائية الخمس فقد انضم عدد كبير من النساء إلى جمعيات مهنية واجتماعية مختلفة تضم الجنسين كجمعيات المهندسين والمحاماة والأطباء والإجتماعيين والإقتصاديين وغيرها من الجمعيات كذلك انضم عدد كبير من الفتيات في الآونة الأخيرة إلى أندية رياضية مختلفة حيث كانت هذه الأندية في الماضي تحصر عضويتها في الذكور فقط .

وترجع بدايات العمل النسائي المنظم في البحرين إلى سنوات الخمسينات من هذا القرن حين تأسس ناد للسيدات عام ١٩٥٤ ترأسته زوجة المستشار البريطاني وضم نخبة من سيدات المجتمع وكانت معظم أنشطة هذا النادي تتركز في تدريب العضوات على الإسعافات الأولية وزيارة المرضى في المستشفيات . واستمر هذا

النادي سنتان وتلاشى نشاطه عندما تم إنشاء أول جمعية نسائية في الخليج عام ١٩٥٥ هي "جمعية نهضة فتاة البحرين" . وبالرغم من مضي أربعون عاما على إنشاء تلك الجمعية وما تلاها من جمعيات ، إلا أن العمل التطوعي يبقى محصورا ومقيدا بقوانين تحد من حرية تحركه وتجعل انشطته تبدو هامشية غير فاعلة . وتعد جمعية نهضة فتاة البحرين أول من ساهم في القضاء على الأمية حين افتتحت فصولا لتعليم النساء مبادىء القراءة والكتابة والحساب وفصولا لمتابعة الدراسة الإبتدائية والإعدادية منذ عام ١٩٦٦ . كما ساهمت في إنشاء دور حضانة ورياض أطفال ، ومشاغل لتعليم الخياطة في المناطق الشعبية وأصدرت بعض الدراسات الجادة التي تبحث مشاكل اجتماعية ملحة مثل ارتفاع نسبة الطلاق وأوضاع المرأة في الأسرة البحرينية ودراسات تتعلق بالأطفال . وتقوم الجمعية حاليا بإنشاء مشروع متكامل لنساء قرية المالكية وذلك بالتعاون مع نادي القرية حيث ستنفذ برامج اجتماعية وتعليمية . ويبلغ عدد عضوات الجمعية حوالي ٥٠٠ عضوة .

بعد ذلك تأسست "جمعية رعاية الطفل والأمومة" عام ١٩٦٠ ، وتنتمي معظم عضوات الجمعية إلى الشريحة العليا من المجتمع والمتنفذة سياسيا واقتصاديا . وقد تمكنت الجمعية بفضل انتماءاتها الطبقية من القيام بمشاريع اجتماعية وتعليمية، ضخمة لم تستطع أية جمعية أخرى القيام بمثلها كإنشاء معهد الأمل للأطفال المعوقين ومركز الرعاية الثقافي ومشروع صناعة الورق من سعف النخيل وافتتاح ست رياض أطفال . وتقوم حاليا بإنشاء مشروع علمي ضخم هو مركز دراسات المرأة الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة الخليجية . كذلك تقوم الجمعية ببعض الأنشطة الأخرى مثل إنشاء مركز تعليم الخياطة وبعض الحرف اليدوية . وقد تزايد النشاط الثقافي والتربوي للجمعية مؤخرا ، ويبلغ عدد عضواتها ٤٠٠ عضوة .

كما تأسست عام ١٩٧٠ "جمعية أوال النسائية" في مدينة المحرق وهي تماثل جمعية نهضة فتاة البحرين من حيث الأهداف والأنشطة والتوجهات والخط التحرري حيث تطالب الجمعيتان بإصلاحات جذرية بالنسبة لمطالب المرأة السياسية وإصدار قانون للأحوال الشخصية يتناسب مع متطلبات العصر، ويبلغ

عدد عضوات الجمعية ٢٥٠ عضوة .

أما "جمعية الرفاع الثقافية" فقد تأسست عام ١٩٧٠ وتنحصر معظم أنشطتها في المجالات الثقافية و الخيرية . والجمعية تدير روضة أطفال في مدينة الرفاع ولا تتعدى عضواتها ٥٠ عضوة .

وتعتبر "الجمعية النسائية الدولية" التي تأسست عام ١٩٧٥ الجمعية النسائية الوحيدة التي تضم بين عضواتها أغلبية من نساء الجاليات الأجنبية المقيمة في البحرين وتنحصر معظم أنشطتها في المجالات الإجتماعية والخيرية، ويبلغ عدد عضواتها ١٤٤ عضوة .

تلك الجمعيات الخمس تقع ضمن العاصمة المنامة ومدينتي الرفاع والمحرق ولكن لا توجد أية جمعية نسائية في المناطق الريفية في البحرين والتي يشكل سكانها الغالبية المطلقة . وبالرغم من مطالبة حوالي ٦٠ فتاة مقيمات خارج المدن وينحدرن من أصول ريفية بتأسيس جمعية نسائية عام ١٩٧٩ تحمل إسم "جمعية فتاة الريف" إلا أن السلطات لم تستجب لهذا الطلب دون إبداء أسباب الرفض. ويبلغ مجموع العضوات المنتسبات إلى الجمعيات النسائية الخمس حوالي ١٣٢٤ عضوة .

إن تشكيل اتحاد نسائي سوف يساهم في توحيد وتنسيق عمل المرأة في البحرين إلى حد كبير بحيث تصبح تلك الجمعيات تحت مظلة واحدة تجمع جهودها وتقيها من التبعثر.

ب- الجمعيات الخيرية

عدد الجمعيات الخيرية في البحرين لا يزيد عن جمعيتين أولهما جمعية البحرين الخيرية وهي تختص بالأعمال الرعائية والأخرى جمعية الهلال الأحمر البحريني ويغلب على أنشطتها العناية بالجانب الصحي . و تتلخص أنشطة الجمعيات الخيرية بشكل عام في التالي(٩) .

١- تمثل مساعدات الأسر المحتاجة والفقيرة الجانب الكبير من أنشطة تلك الجمعيات على شكل دعم مالي كل شهر أو أكثر للأسر التي ليس لها دخل ، أو أنها قد ترد على شكل مساعدة مالية مقطوعة لبعض الحالات . وكذلك تقديم مساعدات عينية في الأعياد والمناسبات الدينية وافتتاح المدارس او عند حلول

فصل الشتاء .

٢- دعم الأسر المحتاجة لبناء مسكن أو ترميمه .

٣- مساعدة الطلبة المحتاجين في المدارس .

٤- تحمل نفقات علاج أفراد بعض الأسر الفقيرة في الخارج أو تسهيل عملية العلاج في الداخل .

٥- القيام ببناء أو ترميم بعض المساجد بشكل مباشر من ميزانية الجمعية أو على نفقة أحد الأشخاص .

٦- إنشاء مراكز للخدمات الإجتماعية كمراكز التعليم والتدريب والمراكز الخاصة بالمعوقين أو غيرها .

٧- مساعدة المنكوبين في حالة الكوارث والفيضانات خارج البلاد .

٨- تنظيم دورات تدريبية في الإسعافات الطبية الأولية وكذلك إقامة المحاضرات والندوات الثقافية والإجتماعية والتوعوية الصحية .

ويضم مجالس إدارة هذه الجمعيات غالبا واجهات اجتماعية واقتصادية معروفة ، حيث يمثل فيها القطاع التجاري بشقيه العائلات التقليدية والطارئة وكبار موظفي الدولة وبعض رجال الدين وبعض رموز الإنتلجنسيا المحلية[١٠] .

ويعود تشكيل جمعية الهلال الأحمر البحريني إلى عام ١٩٦٩ وقد تم الإعتراف بها دوليا من قبل اللجنة الدولية بجنيف عام ١٩٧٢ . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية حوالي ٥٠٠ عضو . أما جمعية البحرين الخيرية فقد تأسست عام ١٩٧٩ وكان الهدف من تأسيسها مساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل والأيتام والعجزة . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية (٤٠٣) يمثل مواطني مجلس التعاون حوالي ١٢٪ من المجموع . ، تبلغ مصروفات الجمعية السنوية حوالي ٢٨٠٠٠٠ دينار وتأتي معظمها من الإشتراكات والتبرعات وتأجير أرض للجمعية ومن إعلانات المجلة التي تصدرها الجمعية . كما تقوم الجمعية بطبع كتب دينية وثقافية وتقوم بتوزيعها مجانا على المساهمين في الجمعية ووالأفراد والمؤسسات وغيرها . أما المشاريع التي تقوم بها الجمعية فأهمها معونات مادية شهرية لحوالي ٦٣٦ أسرة ، ومعونات موسمية ، وتوزيع مواد غذائية بمناسبة شهر رمضان ومعونات الشتاء . وتقوم كذلك بتوزيع الحقيبة المدرسية

في كل عام دراسي لحوالي ١٣٢١ طالب وطالبة وكذلك مساعدة المرضى للسفر إلى الخارج للعلاج ، وتوزيع المساعدات الطبية لمن يحتاجها . كما قامت الجمعية ببناء مسجد في المحرق وترميم ١٥ بيتا للمحتاجين .

ج) الصناديق الخيرية

تعتبر الصناديق الخيرية ظاهرة جديرة بالدراسة وذلك بسبب انتشارها المفاجيء خاصة في السنتين الأخيرتين . وكانت أعدادها قبل عام ١٩٩٣ لا تتجاوز ست صناديق ، وبعد ذلك بدأت في الإنتشار حتى بلغ عددها (٤١) صندوقا في نهاية عام ١٩٩٤ ، ولا تزال طلبات الإشهار تنهال على وزارة العمل والشئون الإجتماعية الأمر الذي جعلها تتروى في فتح التراخيص كمحاولة للحد من انتشارها .

وتنتشر الصناديق في مدن وقرى البحرين وتركز على قضايا اقتصادية ، وينتمي أعضاؤها إلى المجتمع المحلي . والسبب في انتشارها هو الحاجة الإقتصادية التي أصبحت تشمل قطاعات واسعة من السكان . وتتضمن أهداف تلك الصناديق مساعدة المحتاجين ، وتوفير العلاج داخل البحرين وخارجها وإيجاد فرص عمل للعاطلين ودعم الطلاب المحتاجين .

ويرى البعض أن قضية الصناديق ليست كلها إيجابية بالرغم من كونها تحل أزمات اقتصادية وتساعد المجتمع المحلي على تنظيم نفسه حسب احتياجاته وهي كذلك تكسب ثقة سكان المنطقة وتلبي لهم شيئا لم تستطع الدولة أو الجمعيات على اختلافها تلبيته .

أما عدم إيجابياتها فيعتقد البعض أن وراءها تنظيمات سياسية معظمها إسلامية كما أن انتشارها يفتت العمل الجماعي على مستوى المجتمع كله بحيث تنشغل المجتمعات المحلية عن القضايا الوطنية الهامة . كما أن تلك الصناديق تحاول أن تكون البديل ليس فقط عن الجمعيات ولكن أيضا عن الأندية التي ربما وجهت كامل اهتمامها في الآونة الأخيرة على الأنشطة الرياضية وأهملت الجانب الإجتماعي والإقتصادي .

٤) الأندية الثقافية والرياضية:

يبلغ عدد الأندية الثقافية والرياضية حاليا (٥٦) ناديا ، وقد بدأتأسيس تلك

الأندية منذ عام ١٩١٨ عندما أنشأ البريطانيون نادي البحرين الرياضي وبعده بعام (١٩١٩) تم إنشاء أول ناد ثقافي هوالنادي الأدبي أسسته نخبة من شباب مدينة المحرق. وقد ظل نشاط الأندية حتى منتصف الخمسينات مقتصرا على النخبة من الشباب والعناصر البارزة في المجتمع . ويذكر خوري أن النوادي الستة التي أسسها البحرينيون قد اختلفت من حيث تكوينها الإجتماعي والإثني والطائفي إلا أنها تشابهت من حيث عضويتها التي اعتمدت على يالتجار الأغنياء وكبار الموظفين وبعض المثقفين من أبناء العائلة الحاكمة ، أي الشريحة العليا من المجتمع . وكان أعضاء النادي الأهلي من التجار السنة سكان المدن ، وأعضاء نادي العروبة من الموظفين الكبار والتجار الشيعة ، واعضاء نادي الفردوسي من التجار الشيعة ذوي الاصول الفارسية ، وأعضاء نادي البحرين من السنة المدينيين سكان المحرق ، واعضاء نادي نادي الإصلاح من أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم في المحرق وأعضاء نادي النهضة من السنة سكان مدينة الحد . ويؤكد خوري على أنه بالرغم من كل الإختلافات وا لفروقات بين النوادي الستة التي مر ذكرها من حيث بنيتها وتركيبتها الإجتماعية وإيديولوجيتها ودساتيرها وتطورها ونموها وسقوطها فإنها ساهمت بطرق مختلفة في رسم الخطوط العريضة لتنظيم النوادي في البحرين.[١١]

ويعود السبب المباشر في التشلرها إلى عام ١٩٥٩ حين صدر القانون الخاص بتأسيس وإدارة النوادي والجمعيات لتنظيم انتشار النوادي وتحديد عددها ، واشترط القانون بأن تقوم لنوادي في أحياء المدن أو في القرى كل على حدة وأن يحدد مكان اجتماعاتها وأهدافها ، تمتنع عن الأنشطة السباسية ولكن لم يحدد قانون ١٩٥٩ الحد الأدنى لعدد الأعضاء فأصبح بإمكان عدد قليل من الأشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة أن يؤسسوا ناد مستقل ، مما جعل أعداد الأندية يتضاعف في فترة بسيطة .[١٢] وقد ازدادت أهمية تلك النوادي في السبعينات بعد الإستقلال وتشكيل المجلس الوطني وأصبح السياسيون يسعون إلى السيطرة عليها خاصة وأن معظم التحركات السياسية في تاريخ البحرين قد انطلقت من النادي . ولكن بعد حل المجلس الوطني والتشديد على الحريات انصرفت معظم تلك النوادي – ونستثني من ذلك نادي العروبة – إلى الأنشطة

الرياضية وتحول بعضها وخاصة تلك التي تتواجد في القرى ، إلى الشئون المحلية البحتة .

٥) إتحادات العمال:

تعتبر العمالة المحلية إحدى أهم الدعامات الساسية الهامة في تاريخ البحرين الحديث . ومنذ بدايات الثلاثينات عندما بدأ تطور العمالة المنظمة بسبب اكتشاف النفط عام ١٩٣٢ ومعظم الأزمات السياسية كانت مرتبطة بالعمالة . وقد حذر المستشار البريطاني عام ١٩٣٧ شركة نفط البحرين (بابكو) من تزايد العمالة الأجنبية القادمة من الهند وإيران ، وطالب الشركة بألا تستخدم عمالا أجانب وأن تزيد من توظيف العمال البحرينيين لأن زيادة العمالة الأجنبية قد تسببت في بعض الإضطرابات العمالية[١٣] .

ولإظهار صورة طيبة للعالم الخارجي ، عمدت السلطة في جميع مراحل الصدام بينها وبين العمال منذ سنوات الثلاثينات وحتى الوقت الحاضر ، عمدت إلى إخماد صوت العمال ومطالبهم بعدة وسائل أهمها القمع لجميع المطالب والقيام بعمليات اعتقال واسعة لزعماء العمال . ويستنتج نخلة بأن الدافع الأساسي لتصرف السلطة على هذا النحو هو اعتقادها -أي السلطة- أن مجتمعا خاليا من المشاكل والإضرابات العمالية هو أكبر دافع للشركات الأجنبية والعالمية للإستثمار في البحرين . كما تنظر السلطات للنقابات العمالية كظاهرة سلبية من أهم أهدافها اقتلاع نظام الأسرة الحاكمة ، ولذلك لم تتسامح تجاه تلك التشكيلات العمالية . كما أن فشل السلطة في تبني سياسة مرنة تجاه العمال قد دفع العمال على تسييس مطالبهم ، وكنتيجة لذلك فقد اعتبر كل إضراب عمالي مسببا لأزمة سياسية أو اقتصادية ، وكانت استجابة السلطة لكل إضراب هو المزيد من القمع تجاه العمال[١٤] .

وخلال المواجهات العديدة مع السلطة ، أظهر العمال الكثير من الواقعية والعملية فقد كانت مطالبهم ذات أهداف محددة أهمها : رفع نسبة الرواتب وتحسين ظروف العمل ، والحق في التنظيم النقابي . ولم تكن مطالبهم متأثرة إيديولوجيا أو بجماعة معينة . وبوضوح أكثر لم يتبنى العمال مطلقا إسقاط النظام السياسي . وفي الخمسينات نادى العمال بتنحية المستشار البريطاني

وبالمشاركة السياسية و كذلك بأحقيتهم في التنظيم النقابي[١٥].

أما بالنسبة لعلاقة الحركة العمالية بالسياسة فيستعرضها نخلة من وجهة نظر تاريخية بالنسبة لإضرابات العمال وتزامن تلك الإضرابات مع الحركات السياسية وكذلك القوانين التي تحكم تنظيم العمال ومدى جهود الدولة لتوطين العمالة[١٦]. وبالرغم من حدوث مجموعة من الإضرابات منذ الثلاثينات وحتى الآن إلا أن أهم مرحلة كانت سلسلة الإضرابات التي وقعت ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٦، وكذلك في مارس ١٩٦٥ ومارس ١٩٧٢. تلك الإضرابات شكلت أحداثا كبرى بالنسبة لمحاولات العمال الإنخراط في تنظيمات نقابية وكذلك مدى التجاوب العنيف للسلطة تجاه تلك الإضرابات والعمال المضربين.

ومع بداية الثلاثينات -عند اكتشاف النفط- كانت أجور العمال متردية في انخفاضها وذلك بسبب سياسة شركة النفط (بابكو) في التوظيف إذ لم يكن التوظيف مباشرا وإنما كان يتم بواسطة شخص كان يتعاقد مع العمال بأجور منخفضة يجني منها أرباحا طائلة كوسيط بين العمال وشركة النفط. والأمر السلبي الآخر -كما يذكر نخلة- كان استيلاء الحاكم على دخل النفط دون فصل بين ميزانيته والميزانية العامة للدولة[١٧].

ويعتبر الإضراب الذي حصل عام ١٩٣٨ أول إضراب منظم جرى في البحرين بل في المنطقة الخليجية قاطبة حيث ركز العمال على مطلبين هما: زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال الذين كان معظمهم -آنذاك- من المحليين. وكان من نتيجة هذا الإضراب أن بدأت شركة النفط بتوظيف أعداد كبيرة من العمال الهنود والإيرانيين بحجة أن هؤلاء العمال الأجانب لا يتعاطون السياسة وسيكونون حتما أكثر ولاء والتزاما بالعمل من نظرائهم المحليين وكذلك قبول العمالة الأجنبية برواتب متدنية.

ومنذ عام ١٩٣٧ كان هناك عدم ارتياح من العمال بسبب زيادة أعداد العمالة القادمة من إيران والهند حيث طلب المستشار البريطاني آنذاك من شركة نفط البحرين بألا تستخدم عمالا أجانب وأن تضع خطة لزيادة توظيف العمال البحرينيين[١٨]. ولكن تبقى مرحلة الخمسينات من أكثر المراحل نشاطا سياسيا خاصة ما بين الفترة ١٩٥٤-١٩٥٦. في تلك السنوات شهدت البحرين تجمعات

منظمة من عمال يطالبون بالمشاركة السياسية والإعتراف بحقهم في التنظيم النقابي . وكل بيان أصدرته "الهيئة التنفيذية العليا" آنذاك كان يشمل مطالب العمال خاصة مطلبهم في التنظيم النقابي . كما أجبرت الهيئة حكومة البحرين على تعيين لجنة ثلاثية تمثل الحكومة ورجال الأعمال والعمال لتحضير مسودة قانون العمل . وقد تألفت اللجنة من ٩ أشخاص يمثلون الأطراف الثلاثة بالتساوي كما عقدت اللجنة ٥٧ اجتماعا خلال سنة من تشكيلها وسلمت تقريرها النهائي والذي يشمل مسودة قانون العمل في سبتمبر عام ١٩٥٦ ، وتم سن القانون في نوفمبر ١٩٥٧ وأصبح ساري المفعول في يناير ١٩٥٨ .

واستمرت حالة الطواريء التي طبقت على البلاد عام ١٩٥٦ حتى مارس ١٩٦٥ حين تفجر إضراب واسع في شركة النفط وسرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية وطنية تم القضاء عليها في بضعة شهور وأجبر العمال على العودة إلى أعمالهم . كما حدثت عام ١٩٧٠ بعض الإضرابات في أهم المؤسسات والشركات الكبرى وكانت مطالبهم باختصار هي :

١- الحق في التنظيم النقابي .
٢ - زيادة الأجور
٣ - تحسين أوضاع العمل .
٤ - توفير المواصلات من وإلى العمل .
٥ - تشديد الرقابة على مقاولي العمال

وقد لبت وزارة العمل والشئون الإجتماعية بعض المطالب البسيطة للعمال إلا أنها رفضت مطالب العمال بالنسبة للتنظيم النقابي(١٩) .

كما اعتقلت السلطات خلال عامي ١٩٧١-١٩٧٢ مجموعات كبيرة من العمال بحجة المحافظة على الأمن إلا أن التوتر بين العمال والسلطة سرعان ما انفجر عام ١٩٧٢ عندما هز البلاد مجموعة من الإضرابات شلت الحياة التجارية وكان المطلب المهم للمضربين دوما السماح لهم بالتنظيم النقابي . وقد استجابت السلطة لذلك الوضع بتشكيل هيئة خاصة مكونة من وزراء العمل والبلدية والزراعة للتفاوض مع ممثلي العمال في كيفية تلبية مطالب المضربين وفي الوقت ذاته منعت أي تجمعات أو تظاهرات . وبالنسبة للتنظيم النقابي فقد

وعدت السلطة المضربين بأن الدستور الجديد الذي كان قيد التشكيل سوف يتضن مطلبهم بالحق في التنظيم النقابي . كما أعلن وزير العمل والشئون الإجتماعية أن سياسة الحكومة تقف ضد أي تشكيل نقابي كما تبنى سياسة تجاه تلك التشكيلات تتلخص في ثلاث نقاط :[٢٠]

١) إختيار لجان استشارية من العمال تحت إشراف وزارة العمل والشئون تتولى توصيل شكاوي العمال إلى الإدارة على ان تكون المفاوضات بين الطرفين تحت رعاية وزارة العمل والشئون الإجتماعية .

٢) في حالة الإختلاف بين الطرفين تشكل لجنة تحكيم تحت رعاية وزارة العمل والشئون الإجتماعية لمراجعة القضايا المختلف عليها .

٣) في حالة استمرار الإختلاف ، تحول القضايا إلى القضاء حيث يبت نهائيا في الموضوع .

ولم يكن لتلك اللجان الإستشارية أي جدوى في حل المشاكل بين العمال والإدارة . وبالطبع فقد تجنبت تلك اللجان الخوض في تشكيل تنظيمات نقابية للعمال مما زاد في درجة التوتر بين الطرفين . وفي عام ١٩٧٣ ، حين كتابة الدستور ، نصت المادة ٢٥ من الدستور على الحق في تشكيل نقابات للعمال كما نصت المادة ٢٧ من الدستور على " حرية تشكيل روابط واتحادات عمالية على مستوى وطني ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفول حسب الشروط والطريقة التي يبينها القانون ولا يتوجب إجبار أي شخص بالإنضمام أو البقاء في أية رابطة أو اتحاد ." وبعد انتخابات عام ١٩٧٣ وتشكيل المجلس الوطني تشكلت مجموعة من النقابات مثل نقابة العاملين في الصحة ونقابة عمال ألبا (شركة الألمنيوم) ونقابة المعلمين ولكن لم يتم إشهارها بحجة أن قانون العمل الجديد للقطاع الأهلي لم يتم إصداره ، وقد صدر بعد حل المجلس عام ١٩٧٥ . وقد ظلت تلك النقابات تمارس أنشطتها في إقامة الندوات والإضرابات والتفاوض بين العمال وأصحاب العمل حتى تاريخ حل المجلس عام ١٩٧٥ . ويقوم مبدأ تمثيل العمال في البحرين حاليا على مبدأ اللجان الإستشارية المشتركة بين العمال وأرباب العمل . وتتشكل كل لجنة مشتركة من عدد متساو من ممثلين تعينهم الإدارة وممثلي العمال المنتخبين من قبل مستخدمي الشركة.

وبموجب القانون البحريني فإنه يحق لوزارة الداخلية استثناء مرشحي العمال ذوي السجل الإجرامي أو أولئك الذين تعتبرهم خطرا على أمن الدولة . وينتخب ممثلو العمال في اللجان المشتركة لجنة من ١١ شخصا للجنة العامة لعمال البحرين التي أنشئت بموجب قانون عام ١٩٨٣ والتي ينوط بها الإشراف والتنسيق بين اللجان المشتركة. وتستمع اللجنة أيضا إلى شكاوى العمال البحرينيين والأجانب وتساعدهم في طرحها أمام وزارة العمل أو المحاكم . وبالرغم من كون الحكومة والإدارة ليستا ممثلتين في اللجنة العامة إلا أن وزارة العمل تراقب عن كثب نشاطات اللجنة ويتوجب موافقتها على استخدام أموال اللجنة وكذلك على أنظمة وإجراءات اللجنة[٢١] .

وتمثل اللجنة العامة عمال البحرين في منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ولكنها لا تنتمي إلى أي من المنظمات العمالية العالمية . وفي حين أن اللجان المشتركة غير مخولة ببحث النزاعات العمالية وتنظيم الخدمات العمالية ومناقشة الأجور وظروف العمل والإنتاجية فإن العمال يفتقدون إلى وسيلة مستقلة ومعترف بها لتمثيل مصالحهم في هذه القضايا العمالية وما يرتبط بها . تلك اللجان المشتركة تقوم فقط بتقديم اقتراحات للإدارة حول بعض ظروف العمل ومناقشة مسألة الأجور ولكن الأمر يتطلب موافقة الإدارة قبل أن تصبح هذه الإقتراحات نافذة المفعول[٢٢] .

٦) الجمعيات الدينية:

معظم الجمعيات الدينية في منطقة الخليج تم تأسيسها في عقد الثمانينات. والجمعيات الدينية لا تختلف من حيث أنشطتها إلا أنها قد تختلف بعض الشيء في درجة المضامين أو الروح الوعظية وهي تشترك - رغم اختلاقها في بعض القضايا الشكلية في مجموعة من الأهداف أهمها[٢٣] .

١- العناية بالدين والدعوة إليه بين أفراد المجتمع وتحصين هذا المجتمع ضد الأفكار غير الإسلامية .

٢ - المحافظة على القيم الإسلامية والتراث والتأكد من التزام المجتمع ككل بالتعاليم الإسلامية .

٣ - تشجيع أعمال البر والخير ومناصرة الحق والعدل في ظل المثل

الإسلامية .

٤ - مكافحة الأنواع المختلفة للرذيلة ومقاومتها بالقول والفعل .

وتحقق هذه الجمعيات أهدافها بعدة طرق أهمها الأنشطة الثقافية من محاضرات وندوات وإصدار مجلات شهرية أو فصلية. تلك الجمعيات الدينية في البحرين والمنطقة الخليجية بصورة عامة تمثل جزءا من النخبة المحلية ، الإقتصادية والسياسية فهي تضم ضمن قياداتها رموزا من المؤسسات الرسمية وبعض الشخصيات الدينية ذات العلاقة الوثيقة بمؤسسات الدولة . وقد استعانت تلك الجمعيات ببعض قيادات الحركة الإسلامية في البلاد العربية وبالتحديد مصر ، حيث مثلت هذه القيادات الفكرية منبع الخبرة الإيديولوجية والتنظيمية لبعض الجمعيات الدينية(٢٤) .

و تتمتع هذه الجمعيات بنفوذ قوي لدى كافة الفئات الإجتماعية ، وكما يؤكد خوري أن تلك الأندية والجمعيات الطائفية المنشأ والإثنية القواعد إن اجتمعت فهي - بخلاف النوادي المهنية والجمعيات المختصة - تستطيع أن تحرك الناس سياسيا بفضل الروابط الطائفية والإثنية ذاتها كما حدث بالفعل خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات وكذلك خلال انتخابات المجلس الوطني في السبعينات حيث مارست النوادي الطائفية المبنى نشاطا سياسيا كبيرا فيما ظلت الجمعيات المهنية والمختصة بعيدة عن الممارسات السياسية(٢٥) .

وسنأتي على شرح مفصل للجمعيات الدينية في البحرين :

١- جمعية الاصلاح (سنية)

تعتبر جمعية الإصلاح البحرينية أقدم المؤسسات الأهلية الدينية في الخليج حيث تم تأسيسها عام ١٩٤١ تحت إسم نادي الطلبة إلا أنها تحولت في عام ١٩٤٨ إلى نادي الإصلاح بسبب تأثير الطلبة البحرينيين من دارسي القانون المدني والإسلامي في مصر وكذلك بالجمعيات الإسلامية التابعة لحركة الإخوان، ثم تحول اسمها عام ١٩٨٠ من نادي إلى جمعية الإصلاح . وقد تشكلت الجمعية ، وجميع أعضائها من السنة ، في سنواتها الأولى من الطلبة المنظمين في مدرسة الهداية الخليفية (السنية) بمدينة المحرق وبعض الدارسين في مصر من المنحدرين من أصول قبلية . وكانت بداية الجمعية في الفترة من

الأربعينات وحتى الستينات بداية متواضعة ليس بسبب ضعف المد الديني أو قصور في برامجها وإنما لتبنيها للمؤسسات التقليدية القائمة واتسام خطابها بالوعظية المفرطة [٢٦] .

ويتراوح عدد الأعضاء ما بين (٤٠٠- ٥٠٠) عضو ، أما تمويل الجمعية فيتكون من اشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى الهبات التي تصلها من داخل البحرين وخارجها ، سواء من أفراد أو من جمعيات مماثلة معظمها من دول الخليج . وهناك لجنة اجتماعية داخل الجمعية تشرف على التبرعات وهي المعنية بتلقي الزكاة وصرفها على المستحقين . وحاليا يتم تطوير تلك اللجنة إذ أصبحت منفصلة يرأسها مدير وموظفون وهدفها تنمية دخل الجمعية وتشجيع التبرعات . وقد استحدثت مشاريع جديدة مثل مشروع "كفالة اليتيم" ومشروع الصدقة الجارية المستمرة . ولمعرفتها بأهمية التبرعات وتأثيرها على التوسع في مشاريع الجمعية ، عقدت الجمعية ندوة متخصصة في كيفية جمع التبرعات ، كما انتشرت صناديق التبرعات في العديد من الجمعيات التعاونية وفي الأماكن العامة كالمطار وغيره من الأماكن العامة . وهي تجمع أموالا طائلة تصرف منها على مشاريعها الكثيرة كما امتلكت عقارات مختلفة كي تدر عليها دخلا ثابتا . ويترأس الجمعية الشيخ عيسى بن محمد آلخليفة الوزير الأسبق للشئون الإجتماعية الذي أبعد من الوزارة في السبعينات بسبب مواقفه العادلة من العمال.

ب) الجمعية الإسلامية (سنية) :

تم إنشاء الجمعية الإسلامية عام ١٩٧٩ ولكن سبقت إنشاؤها تجمعات على شكل ديوانيات منذ عام ١٩٧٤ ، ويحضر تلك الديوانيات أفراد لهم توجهات إسلامية . وقد تولى الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود ، وهو أستاذ الفقه في جامعة البحرين ، رئاستها في الفترة من عام ١٩٨٧-١٩٩١ . ولكنه أقيل من الجامعة بعد ان اعتقل لفترة بسيطة بسبب تطرقه في إحدى الندوات التي عقدت في الكويت عام ١٩٩١ لأنشطة الأسر الحاكمة التجارية والإقتصادية في دول الخليج .

وجميع أعضاء الجمعية من طائفة (السنة) ويبلغ عدد أعضائها حوالي ١٦٠

عضوا عدد الذكور ١٠٠ والأناث ٦٠ . وتعتمد الجمعية في تمويلها على التبرعات وأغلبها زكوات من داخل البحرين وخارجها خاصة من الكويت والسعودية . وكانت الزكوات التي يتبرع بها الأفراد في البحرين ضئيلة لا تتعدى ١٠٪ في الأعوام من ١٩٧٩-١٩٨١، إلا أن الجمعية غيرت استراتيجيتها في جمع التبرعات وبدلا من أن تركز على كبار التجار اتجهت إلى المستويات الشعبية والفئات متوسطة الدخل فلاقت تجاوبا واسعا بحيث أصبحت نسبة المتبرعين من اهالي البحرين حاليا تشكل٨٥٪ من مجموع التبرعات التي تحصل عليها الجمعية . وتنقسم الجمعية إلى عدة لجان أهمها (٢٧) .

١) اللجنة الثقافية : وهي تعمل على نشر الوعي الإسلامي وإقامة الندوات والمحاضرات لدعاة من داخل البحرين وخارجها، وأهم عناوين تلك الندوات : الإسلام والمسيحية ، الإسلام وأزمة الحضارة الغربية ، كيف ندعو غير المسلمين ، أضواء على أصول الدعوة السلفية . وبجانب المكتبة المقروءة بما فيها من صحف ومجلات إسلامية وعلمية تستعمل اللجنة أشرطة التسجيل وتقوم بنشر الشريط المسموع للمحاضرات والخطب بسعر التكلفة . كما تقوم اللجنة بعرض الأفلام لرواد الجمعية مثل أفلام عن حياة المجاهدين والمهاجرين الأفغان وحول المجاعة في إفريقيا وغيرها من المواضيع الإجتماعية والإنسانية مع توضيح وجهة نظر الإسلام بالنسبة لتلك المواضيع.

٢) اللجنة الإجتماعية : وأهم أهدافها القيام باعمال البر والخير وهي تنفق الزكاة والصدقات على الفقراء ، أما أنواع المساعدات فهي إما سنوية تنفق على العائلات الصغيرة ، او موسمية للعائلات ذات العدد الكبير . كما تساعد الجمعية بعض الأسر على بناء أو ترميم بعض الغرف والمرافق في بيتها ، وكذلك تقدم مساعدات مالية لمن يحتاج إلى العلاج في الخارج . وأيضا ترسل مساعدات إلى المجاهدين الأفغان . وتقتصر مساعدات الجمعية على الطائفة السنية.

ومن أهم مشاريع الجمعية الإسلامية مشروع "كافل اليتيم" بالتعاون مع بيت الزكاة بالكويت . وقد قامت الجمعية بكفالة ٢٠٠ يتيما وبتنظيم ملف خاص لكل يتيم يضم معلومات عنه ، ويكلف اليتيم الواحد ٣٥ دينار شهريا وبلغت مجموع

كفالة اليتيم عام ١٩٨٦ حوالي ١٥٠٠٠ دينار .
٣) لجنة المساجد : وقد قامت اللجنة ببناء وتأثيث وصيانة مجموعة كبيرة من المساجد لطائفة السنة . وتصرف الجمعية حوالي ٤٠٠،٠٠٠ دينار سنويا في بناء وصيانة وتأثيث المساجد فهي تستلم الأرض من دائرة الأوقاف السنية وتخطط لبناء المسجد ثم تأخذ الأموال من المتبرع وتنشيء المسجد وتسلمه إلى الأوقاف . وقد أنشأت الجمعية منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٢ -أي في ثلاثة عشر عاما- ١٤ مسجدا ، ثلاثة منها مساجد جامعة كبيرة تكلفة كل منها ٢٠٠ ألفا والباقي مساجد جماعة تكلفة كل منها حوالي ٤٠ ألفا.
٤) لجنة التعليم وشئون الطلبة : وهي تقيم دورا لحفظ القرآن وتجويده والتفسير والحديث الشريف ، كما تصرف منح دراسية لبعض الطلبة الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة كالإستقامة والتمسك بتعاليم الإسلام .
٥) لجنة الشباب والرياضة : تقيم دورات رياضية في كرة القدم خلال العطل الصيفية وكذلك رحلات ترفيهية كما تشجع اللجنة الشباب على الإعتكاف وصيام التطوع والإفطار الجماعي .
أما بالنسبة للنشاط النسائي في الجمعية فقد تم تأسيس مجلس إدارة منتخب للنساء (رئيسة وعضوات) وكل عضوة في اللجنة تنسق مع أعضاء اللجنة الأصلية من الذكور .
ج) الجمعية الإسلامية (شيعية) :أسست عام ١٩٧٥ في قرية الدراز وهي الجمعيةالشيعية الوحيدة في البحرين . وكان أحد مؤسسيها الشيخ عيسى قاسم الجمري (أحد نواب مجلس ١٩٧٣) وكانت الجمعية تمثل التيار الديني المسيس وقد حلت الجمعية عام ١٩٨٤ على إثر حملة اعتقالات شملت مجموعات سياسية دينية .
٧) التنظيمات الإرثية : المؤسسات الإرثية هي تلك التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له في ذلك الإنتماء أي هامش من حرية الإختيار ولكون هذه التنظيمات الإرثية سابقة لأي مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية أخرى في تلقيها للفرد وتعاملها معه ، ولأنها هي التي تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة فهي تحتوي على ألفة وحميمية بالنسبة للفرد يشعر

بالإنتماء والولاء لها[٢٨]. وبالرغم من كون التنظيمات الإرثية لا تندرج تحت مفهوم المجتمع المدني إلا أننا سنعتبر "المآتم" من ضمن تكوينات المجتمع المدني لما لها من تأثير على مجرى الحياة السياسية والإجتماعية لدى الطائفة الشيعية .

ا) المآتم :

تطلق لفظة "مأتم" على البناء الذي يقيم فيه الشيعة شعائر عاشوراء وغيرها من مناسبات إحياء الذكرى للمناسبات الشيعية الهامة كموت أحد الأئمة أو أحد أفراد آل البيت . كما يستخدم لإقامة شعائر الزواج والوفاة أو كمنابر لنشر الدعوة ورص الصفوف ، ويبلغ عدد المآتم في البحرين أكثر من ٥٠٠ مأتم[٢٩]. وتنتشر المآتم في قرى البحرين ومدنها . وكان القيام ببناء المآتم يعتبر مقياسا للثروة وطلب الجاه ، ويصبح المأتم فور الإنتهاء من بنائه وقفا للإمام الحسين، فلا يجوز بيعه أو التصرف به كسلعة تجارية ، أما نفقات المأتم وتدبيره فتبقى بيد المؤسس أو تنتقل إلى ذريته من بعده إو تحت إشراف دائرة الأوقاف الجعفرية . وبالرغم من اختلاف المآتم في شكلها ومضمونها فهي تبقى وسيلة فعالة لتعزيز الوعي الديني و السياسي عند الطائفة الشيعية تساعد على تماسكها وتضامنها اجتماعيا ومن ثم سياسيا . وتأتي وظيفة المآتم كمنابر شبه سياسية تعمل لمصلحة الطائفة الشيعية وتتصدى لكل ما ينال من مكانتها كمجموعة دينية تاريخية . فخلال الإنتفاضة الشعبية في الخمسينات قام قسم كبير من الشيعة بتعبئة المعارضة ضد الحكم في المآتم و في النوادي الثقافية والرياضية ، بالرغم من الإختلاف الكبير بينها في التنظيم والأهداف والإلتزام الإيديولوجي[٣٠] .

الهوامش

١) فؤاد إسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت، ١٩٣٨، ص ٢٤١

٢) ملحق الجريدة الرسمية : العدد : ١٨٨٢، ١٩٨٩/١٢/٢١٠

٣) جريدة أخبار الخليج ، ص ٢٠ ، الأربعاء٢٣/٥/١٩٩٠٠

٤) فؤاد إسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت ، ١٩٨٣ .١٩٨. ص ٨٢٠

٥) قاسم أحمد فخرو ، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين إنجازات الماضي وطموحات المستقبل: دراسة تحليلية ، البحرين نوفمبر ١٩٨٩، ص ٤٠

٦) قاسم أحمد فخرو ، المرجع نفسه ، ص ٨

٧) قاسم أحمد فخرو ، المرجع نفسه ، ص ١١

٨) باقر سلمان النجار ، الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي: التاريخ والمجتمع ، مؤتمرالهنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر- ٣ نوفمبر ١٩٨٩، ص ٢٠٧-٢٣٧٠

٩) المصدر السابق، ص ٢٣٢.

١٠) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

١١) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين:تطور نظام السلطة وممارساتها، ص ٢٦٤.

١٢) المصدر السابق، ص ٢٧٨.

١٣) Ian J. Secombe4, Labor Migration To Arabian Gulf: Evolution and Cha4racteristics 1920 -1950. British Society for Middle Eastern Bulletin, 10 (1) 3 -10, 1983, p.7

١٤) Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexington book, 1976, p80.

١٥) Emile Nakhleh, Ibid, p76.

١٦) Emile Nakhleh, Ibid, p76.

١٧) Emile Nakhleh, Ibid,p77

١٨) Ian J. Secombe4, Labor Migration To Arabian Gulf: Evolu-dletion and Characteristics 1920 -1950. British Society for Mid Eastern Bulletin, 10 (1) 3 -10, 1983, p.7

١٩) Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexington book, 1976, p80.

٢٠) Emile Nakhleh, Ibid, p.82

٢١) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الامريكية الي الكونجرس الامريكي حول اوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ : البحرين.

٢٢) المرجع السابق.

٢٣) باقر سلمان النجار، الجمعيات الاهلية ف يالخليج العربي (التاريخ والمجتمع)، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية : مشاركة، عطاء، انماء، اكتوبر ١٩٨٩ص ٢٠٥ -٢٤٣، ص ٢١٣.

٢٤) المرجع السابق، ص ٢١٩.

٢٥) فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٨٠.

٢٦) باقر سلمان النجار، الجمعيات الاهلية في الخليج العربي (التاريخ والمجتمع)، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة، عطاء، انماء، اكتوبر ١٩٨٩، القاهرة، ص ٢١٢.

٢٧) التقرير السنوي والمالي لعام ١٩٨٦، الجمعية الإسلامية، البحرين.

٢٨) سعد الدين ابراهيم، الخروج من زقاق التارخ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢٠.

٢٩) فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين : تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٤٢.

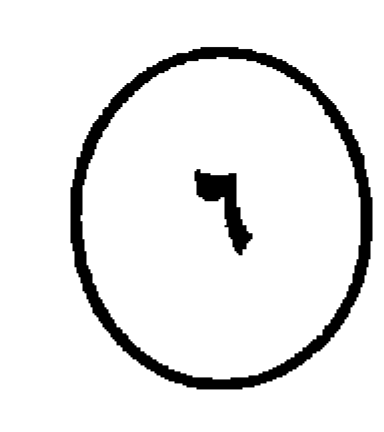
٣٠) فؤاد اسحق الخوري، المرجع السابق، ص ٢٦٣.



الفصل السادس

عملية التحول الديمقراطي

الفصل السادس
عملية التحول الديمقراطي



يعرف التحول الديمقراطي هنا على أنه الزيادة في حجم المشاركة السياسية الشعبية التي يمكن قياسها من خلال عدة متغيرات يمكن أن تأخذ قيما متدرجة وكذلك قدرة المجتمع المدني على مساءلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها . وسنطرح بعض القضايا التي من شأنها توضيح تلك العملية التي لا تزال ما بين شد وجذب بين طرفي المعادلة ونعني بها الدولة بسلطاتها مقابل المجتمع أو على وجه التحديد جماعات الضغط .

١ - حرية التعبير والصحافة :

ينص دستور البحرين على الحق في التعبير عن الرأي ونشره إلا أن ذلك غير مطبق على أرض الواقع . وهناك قضايا يحرم حتى ذكرها مثل قضايا الديمقراطية والقضايا السياسية الساخنة كخلاف البحرين مع قطر في قضية جزر حوار التابعة للبحرين والتي تطالب قطر بالسيادة عليها . كما يحرم الخوض في أي موضوع يمس الأسرة الحاكمة . ويشير التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ فيما يخص البحرين أن البحرينيين ليسوا احرارا في التعبير عن تساؤلاتهم حول مدى شرعية النظام أو حتى التعبير عن معارضة النظام قولا أوكتابة ، وتعتبر التجمعات السياسية محظورة . وتتم مراقبة أي اجتماع قد يتعاطى في القضايا

السياسية عن قرب رغم ظاهرة التخفيف من القيود الحكومية المفروضة على حرية التعبير والتجمع التي بدأت عام ١٩٩١ وهي مستمرة -حسب ما جاء في التقرير- خلال عام١٩٩٣.

ويذكر التقرير أن وزارة الإعلام تمارس سلطات واسعة على وسائل الإعلام المحلية ، وفي حين ان جميع الصحف خاصة فيما يتعلق بالملكية فإنها تمارس الرقابة الذاتية في نقل القضايا الحساسة ولا تتهاون الحكومة مع تغطية وسائل الإعلام العالمية لسياساتها المحلية وقد لجأت مرارا إلى إلغاء وثائق اعتماد مراسلي هذه المؤسسات مما يعرضهم للإبعاد خارج البحرين. ويضيف التقرير أن الدولة تملك وتشغل جميع محطات الإذاعة والتلفزيون ، إلا أن وزارة الإعلام لا تستعمل الرقابة بالنسبة للمحطات الفضائية التي تبث من الخارج مثل محطة الـ CNN التي تبث لمدة ساعة يوميا ومحطتا ال BBC والقناة الفضائية المصرية اللتان تبثان على مدار الساعة من خلال التلفزيون المحلي دون رقابة .

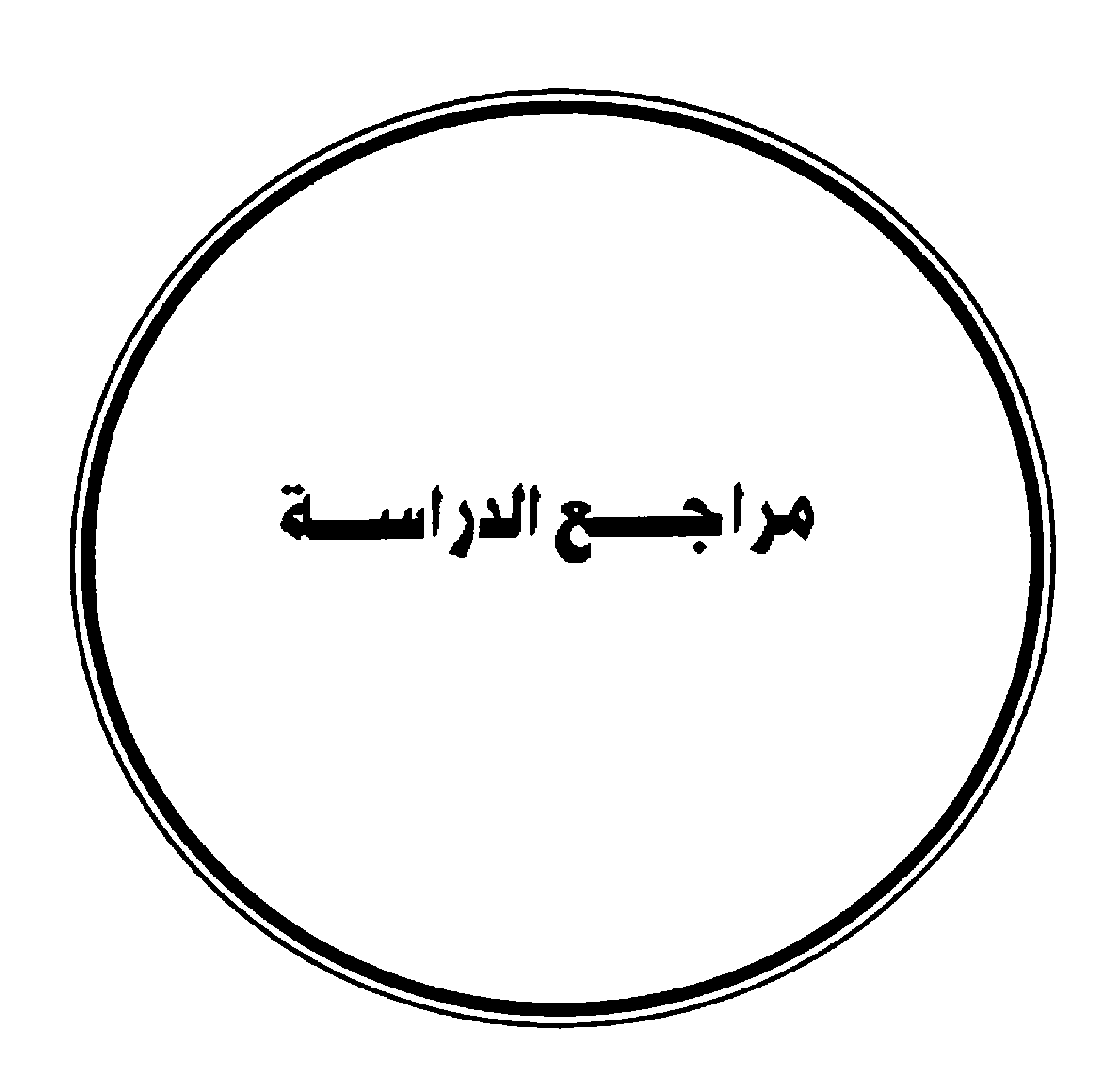
٢- الحرية الدينية :

الحرية الدينية مكفولة للجميع من مسلمين ومسيحيين ويهود وبهائيين وهندوس وغيرهم فجميعهم يتمتعون بحرياتهم في ممارسة طقوس دياناتهم ولهم اماكن عبادة مخصصة لممارسة تلك الطقوس . ويستطيع الشيعة ممارسة شعائرهم ، خاصة في أيام عاشوراء ، دون تدخل من السلطة.

٣- التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الإعاقة :

إن ظاهرة التمييز على أساس الجنس هي الظاهرة الواضحة في مجتمعات المنطقة الخليجية . وفي البحرين تبدو تلك الظاهرة في ثلاث ميادين هامة هي التعليم العالي والعمل و القوانين خاصة ما يتعلق منها بالأسرة . ففي التعليم الإبتدائي والإعدادي والثانوي مجتمعة تتساوى الفرص بالنسبة للجنسين حتى وصلت أعداد البنين والبنات إلى درجة متساوية وفي الثلاثين عاما الماضية ارتفعت أعداد الطلبة الذكور إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل ثلاثين عاما بينما ارتفعت أعداد الإناث إلى أكثر من عشرة أضعاف في الفترة ذاتها وهذا مؤشر على ان فرص التعليم متاحة امام الفتيات أكثر مما كانت عليه في السابق. تلك الصورة تختلف بالنسبة للتعليم العالي فقد كانت سياسة جامعة الحرين

تسمح للطلبة الذكور ذوي المعدلات المنخفضة التي تصل إلى ٦٣٪ وترفض قبول الإناث ممن ترتفع معدلاتهن إلى ٨٠٪ في بعض التخصصات بسبب احتكار الطالبات للمعدلات العالية في نتائج التوجيهية كل عام ، وبعد الكثير من التظلم والإحتجاج من قبل الصحافة والجمعيات النسائية عدلت الجامعة من أسلوبها فأصبحت تقبل نصف طلابها من الذكور والنصف الآخر من الإناث دون النظر في معدلات الجنسين وتبقى سياسة الجامعة حتى الآن بعيدة عن المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة لفرص العمل فقد وصلت الإناث في سوق العمل إلى٥ر١٦٪ من مجموع قوة العمل البحرينية . ولكن بسبب البطالة المتزايدة فإن المؤسسات تشجع توظيف الذكور وتبقى الكثيرات من النساء عاطلات عن العمل. وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية فلا يزال التطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية هو المتبع . ومهما بلغت المرأة من تعليم او مركز اجتماعي فهي تتعرض لعدم الأمان بالنسبة للقضايا الأسرية كالطلاق أو وجود ضرة تشاركها زوجها أو فقدانها حضانة أطفالها في حالة وقوع الطلاق .



مراجـــع الدراســة

أولا: المراجع العربية

١) إبراهيم ، سعد الدين ، الخروج من زقاق التاريخ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ، ١٩٩١
٢) إبراهيم ، سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢٠.
٣) التقرير السنوي والمالي لعام ١٩٨٦ ، الجمعية الإسلامية ، البحرين
٤) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ٣٩٩١: البحرين.
٥) التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت-١٩٩١ ، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء - البحرين
٦) جريدة أخبار الخليج ، ٢٣/٥/١٩٩٠.
٧) الخوري ، فؤاد إسحق ، القبيلة والدولة: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت،١٩٨٣.
٨) فخرو ، قاسم أحمد ، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين إنجازات الماضي وطموحات المستقبل: دراسة تحليلية ، البحرين ، نوفمبر ١٩٨٩.
٩) ملحق الجريدة الرسمية ، العدد: ١٨٨٢، ٢١ ، ١٢، ١٩٨٩.
١٠) عبد الفضيل ، محمود ، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية + جامعة الأمم المتحدة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٨.
١١) النجار ، باقر سلمان ، الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي ، التاريخ والمجتمع ، في كتاب : مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية (مشاركة - عطاء-نماء) ، القاهرة ، ٢٦ أكتوبر - ٣ نوفمبر ، ١٩٨٩.
١٢) النقيب ، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، بيروت ، ١٩٨٧.

١٣) رضا ، محمد جواد ، صراع الدولة والقبيلة فى الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، بيروت ١٩٩٢.

١٤) الرميحي ، محمد غانم ، البحرين ومشكلات التغيير السياسي والإجتماعي ، الكويت ، ١٩٨٤.

١٥) الرميحي ، محمد غانم ، معوقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية فى مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، ذات السياسة ، الكويت ، نوفمبر ١٩٧٧.

ثانيا: المراجع الانجليزية

1) Cause, Gregory III, Oil onarchies,Domestic&Security Challenges in the Arab Gulf States, New York, 1994.

2) Nakhleh, Emile, Bahrain,, Massachuesettes, Lexington , 1976.

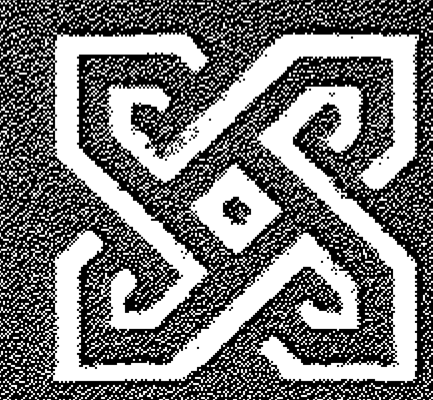
3) Seccambe, Ian, Labor Migration to the Arabian Gulf: Evolution& Charactersitics 1920-1950. British Society for Middle Eastern Bulletin, 10(1):3-10. 1983.

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

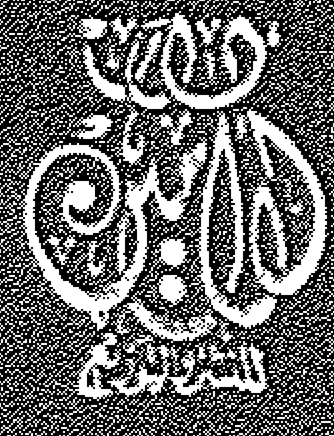
هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ؛ وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما . وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ، ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

الدكتورة منيرة احمد فخرو

- حاصلة على بكالوريوس اللغة العربية من كلية بيرت للبنات (الجامعة اللبنانية - الأمريكية حاليا) بلبنان.
- حاصلة على ماجستير الخدمة الاجتماعية من كلية براين مور (College Bryn Mawr) بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ في تخصص « تنظيم المجتمع ».
- نالت درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، في تخصص الإدارة والتخطيط الاجتماعي في عام ١٩٨٦ .
- عملت في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كرئيسة لقسم الرعاية الاجتماعية من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٦ .
- تعمل حاليا في جامعة البحرين وتقوم بتدريس مادتي التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي.
- شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية خاصة المؤتمرات التي تتعلق بقضايا المرأة .
- صدر لها كتاب باللغة الإنجليزية عنوانه : « المرأة والعمل في منطقة الخليج : حالة البحرين » . كما نشر لها عدة أبحاث ومقالات علمية تتعلق بقضايا المرأة والأسرة وقضايا التنمية والتدريب بوجه عام .
- والى جانب عملها في الجامعة فهي تساهم في العديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية في البحرين والمنطقة الخليجية ، وهي عضو في عدد من المجالس واللجان مثل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في البحرين .



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية



دار الأمين
للنشر والتوزيع

53